تطوير نظام الرقابة الداخلية

في القطاع الحكومى في ظل منظومة المعاملات المالية الألكترونية: دراسة ميدانية

Developing the Internal Control System in the Governmental Sector related to the Electronic Financial Transactions System: "A Field Study"

د/ طارق وفيق إبراهيم

المدرس بقسم المحاسبة

المعهد العالي للحاسبات والمعلومات

وتكنولوجيا الإدارة – طنطا

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على منظومة المعاملات الالكترونية وتحديد أهمية تطبيق نظم المعاملات الالكترونية وكذلك التعرف على مشكلات تطبيق المنظومة الالكترونية وآليات الرقابة عليها مع بيان أساليب تطوير الرقابة الداخلية في ظل منظومة المعاملات الالكترونية وقد تم إختبار خمسة فروض أساسية الفرض الأول وجود إختلافات جوهرية بين إستجابة المستقصي منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الالكترونية لأهدافها والفرض الثانى وجود إختلافات جوهرية بين استجابة المستقصي منهم حول تحقيق فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل النظام الالكترونى والفرض الثالث وجود إختلافات جوهرية حول ضبط مخاطر المعاملات الالكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال والفرض الرابع وجود علاقة إرتباط جوهرية بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وتحقيق المنظومة الالكترونية لأهدافها والفرض الخامس وجود علاقة إرتباط جوهرية بين تحقيق منظومة المعاملات الالكترونية وأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الالكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال وأيدت نتائج الدراسة الخاصة بفروض الدراسة قبول الفروض الثلاثة الأولى قبولاً جزئيًا وقبول الفرضين الرابع والخامس

وانتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات

Abstract:

This study aims to identify the system of electronic transactions,pinpoint the importance of the application ofelectronic transactions system, as well as to identify the problems of applying the electronic systemand the mechanisms to control it.The study also aims to show the methods of internal control under the system of electronic transactions. Five basic hypotheses have been tested; the first hypothesis: There are essential differences among the responses of the respondents about achieving the system of electronic transactions of its objectives; the second hypothesis: There are essential differences among the responses of the respondents about the effectiveness and efficiency of internal control under the system of electronic transactions; the third hypothesis: There are essential differences aboutrisk management of electronic transactions through an effective internal control system; the fourth hypothesis:There is a significant correlation between achieving the effectiveness and efficiency of the internal control system and achieving the electronic system of its objectives; and the fifth hypothesis:There is a significant correlation betweenachieving the electronic system of its objectives and risk management of electronic transactions through an effective internal control system.The results of the study have supported a partial acceptance of the first three hypotheses and endorsed the fourth and fifth hypotheses. The study concluded with a number of recommendations.

مقدمه البحث :

يعتقد كثيرون أن مفاهيم الحكومة الالكترونية وبدايتها نشأت مع انتشار الانترنت فى منتصف التسعينات ، ولكن يعود تاريخ التطبيقات الحكومية الى عقود قبل ذلك ، والتطبيقات الحكومية التقليدية كان هدفها رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة ، اما الحكومة الالكترونية فتركز على خدمة المواطن ، وتتسابق الحكومات الالكترونية فى الدول المختلفة من اجل انشاء الحكومة الالكترونية ، حيث بدأ الكثير من دول العالم فى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية وذلك من خلال عرض معلومات فى غاية الاهمية على شبكات الانترنت واصبح كثيرا من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر شبكة الانترنت ، ومن ثم فقد اتاحت هذة الشبكة للحكومة ومواطنيها فرصة للتواصل بعيدا عن الاجراءات التقليدية.

ونظراً للتطور الذى حدث فقد إمتد الأثر إلى خارج المؤسسة ليشمل أطراف خارجية مثل العملاء والموردين ، و نظم المعلومات الحديثة تهتم بإدارة البيانات وتوفر المعلومات اللازمة لسير الأعمال حيث تتكون نظم المعلومات من عدة أطراف هم الأفراد والإجراءات والبيانات يحدث تفاعل بينهم لتزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لسير العمل، و نتيجة إستخدام الحاسب أدى إلى ثورة كبيرة في مجال تشغيل البيانات حيث أصبح من الصعب على منشأة كبيرة ترغب في القضاء على الصعوبات التى يواجها النظام التقليدى إلا إذا إستخدمت هذه المنشأة النظام الألكترونى ، فتتمكن من التخلص من المشاكل المصاحبة للأنظمة اليدوية في معالجة البيانات بالإضافة إلى الإستفادة من المزايا التى يحققها نظام الرقابة الداخلية مثل الدقة والسرعة .

مما سبق تظهر مهنه جديدة ومسئولية كبيرة أمام إدارة النظم الألكترونية وهى ضرورة توفير الوسائل والأساليب اللازمة لضمان إستمرار النظام بشكل صحيح والتخطيط الدقيق لمواجهة الأخطار المحتملة في حالة تعطلها أو توقفها عن العمل في سبيل إعادة تشغيلها بأسرع وقت وتسمى هذه الوظيفة (حماية وأمن نظم المعلومات) وتهدف هذه الوظيفة إلى حماية المعلومات والبيانات المخزنه من الأخطار والتهديدات المقصودة وغير المقصودة فأصبح من الضرورية داخل المنشأة التى تتبع النظام الألكترونى أن تقوم بتعديل نظام الرقابة الداخية ليتناسب مع النظام الألكترونى حتى يصبح نظام الرقابة الداخلية الألكترونى قادراً على حماية المنشآة من الإختراقات الخارجية .

القسم الأول

منهجية البحث

١/١- مشكلة البحث:

بسبب تطبيق منظومة المعاملات الالكترونية فى العديد من القطاعات الحكومية برزت مشكلة هامة وهى الاستيعاد الفكرى لمفهوم الحكومة الالكترونية من قبل العاملين فى الاجهزة الحكومية والمواطنين ، بالاضافة الى ان مفهوم الرقابة الداخلية المطبق حاليا لا يتناسب مع منظومة المعاملات الالكترونية ومن هنا لابد من تطوير نظام الرقابة الداخلية .

ويطرح الباحث عدة تساؤلات

١-ماهى أهم التغيرات التى سوف تطرأ على القطاع الحكومى عند تطبيق منظومة المعلومات المالية الألكترونية ؟

٢-هل تطبيق نظام المعلومات الألكترونية سيؤدى إيجابياً إلى زيادة كفاءة فعالية القطاع الحكومى ؟

٣-هل تصلح أساليب الرقابة الداخلية التقليدية المطبقة حالياً مع تطبيق منظومة المعلومات المالية الألكترونية ؟

٤-عند تطبيق منظومة المعلومات المالية الألكترونية ماهى الإجراءات والأساليب الواجب توافرها للتغلب على المشاكل التى يواجهها نظام الرقابة الداخلية ؟

٢/١ أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث فى ضرورة استجابة أجهزة الرقابة الداخلية للتطورات الهائلة والمستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تتركز في اهتمامات تحسين قدرات نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية وزيادة إمكانياتها ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل وصعوبات وآثار في أداء مهمة الرقابة الداخلية مما استلزم البحث عن سبل تمكن من الحد من تلك المشاكل باستخدام الحاسب الذي اختزل العمليات المحاسبية من حيث الدقة والوقت ، واستنادا الى ذلك فقد احتل هذا الموضوع قسطاً وافراً من الاهتمام لدى المنظمات المهنية خلال السنوات القليلة الماضية ، تتمثل في إنشاء هيئات ولجان متخصصة وعقد العديد من الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية ومناقشة التطبيقات المحاسبية المختلفة.

٣/١ فروض البحث:

يسعى الباحث إلى إختبار صحة أو عدم صحة الفروض الاتية :

الفرض الأول :

توجد اختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

الفرض الثانى :

توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية فى ظل النظام الالكترونى

الفرض الثالث :

توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال

الفرض الرابع :

توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها

الفرض الخامس :

توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال

٤/١ أهداف البحث:

من خلال مشكلة البحث و إستعراض فروض البحث يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١- التعرف على منظومة المعاملات الإلكترونية ومكوناتها.

٢- تحديد أهمية تطبيق منظومة المعاملات الألكترونية .

٣- التعرف على مشكلات تطبيق المنظومة الالكترونية وضوابط الرقابة عليها.

٤- بيان أساليب تطوير الرقابة الداخليةفى ظل منظومة المعاملات الالكترونية .

١/٥ حدود البحث :

١. سوف يتناول البحث منظومة المعاملات الألكترونية من خلال أثرها على نظـــام الرقابـــة الداخلية في القطاع الحكومى
٢. سوف نقتصر الدراسة في الحدود الزمنية من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٨ فقط .
٣. عينة البحث تشمل الاكاديميين فى كليات التجارة قسم المحاسبة والمراجعة فى محافظـــات القاهرة والجيزة والغربية فى جامعات طنطا والقاهرة وعين شمس والمعاهد الخاصـــة ، وكذلك المحاسبين و المراجعيين بوزارة المالية ومركز معلومات مجلس الوزراء .

١/٦ خطة البحث:

خدمة لأغراض البحث ينقسم هذا البحث إلى النقاط الآتية :

٢- استعراض الدراسات السابقة المرتبطة..
٣- طبيعة منظومة المعاملات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومى .
٤- تقييم نظام الرقابة الداخلية فى ظل منظومة المعاملات المالية الالكترونية .
٥- مشكلات الرقابة الداخلية في ظل منظومة المعاملات المالية الألكترونية ومقترحات علاجها .
٦- إختبار الفروض من خلال الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة :

قام الباحث بجمع الدراسات السابقة التى رأى انها مرتبطة بمشكلته البحثية لتوفير الخلفيـــة العلميـــة والمصادر اللازمة لاجراء الدراسة وقد تم عرض الدراسات ترتيبا تاريخيا تـــصاعديا لكـــى يتـــضح انعكاسات ملامح التطور

دراسة (١- مراد ٢٠٠٣ " تأثيرات الانترنت على نظم المعلومات المحاسبية "

قسمت هذه الدراسة مخالفات الحاسبات إلى الغش وفيروس الحاسب ومواصفات مرتكبي هذه المشاكل والدافع وراء إرتكابها وأشارت إلى أن إجراءات الرقابة الداخلية تلعب دوراً هاماً في الحد من إرتكاب هذه المشاكل وتناولت أيضاً الرقابة الداخلية اللازمة لمواجهة حالات الغش في ظل النظام الألكتروني وتناولت أيضاً إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة لمواجهة فيروسات الحاسبات ، وقد قسمت الدراسة إجراءات الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الألكترونية إلى إجراءات الرقابة المادية والرقابة الفنية والرقابة الإدارية .

دراسة (٢- كلاب ٢٠٠٤) "اثر الرقابة الداخلية فى القطاع الحكومى " دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينة فى قطاع غزة

وتهدف الدراسة الى بحث مدى وجود علاقة معنوية طردية بين مستوى توفر وتطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وبين درجة تحقيق الأهداف العامة لوزارات السلطة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية وجود علاقة معنوية عكسية بين مستوى توافر وتطبيق المقومات الأساسية للرقابة الداخلية وبين وجود وتفشي الظواهر السلبية من تسيب مالى وإدارى وسوء الإدارة وضعف الأداء وغيرها. **وختامًا خلص البحث الى مجموعة من التوصيات** التى من شأنها تقوية وتدعيم نظم الرقابة الداخلية بوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنوطة بها بأقصي كفاءة.

دراسة (٣- مصلح ٢٠٠٥) " اثر استخدام الحاسوب على انظمة الرقابة الداخلية فى المصارف العاملة فى قطاع غزة "

تهدف الدراسة الي اظهار دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد و اظهرت الدراسة اهمية وجود مؤسسات تشريعية فعالة لانها الاساس في وضع القوانين والتشريعات التى تعطى الغطاء القانونى لعمل اجهزة الرقابة في الدولة، كما اظهرت دور المفتشون العموميون في مكافحة الفساد من خلال تواجدهم في الوزارات والصلاحيات التى لديهم في الاطلاع والتفتيش داخل الوزارات. **وقد اوصت الدراسة** بضرورة حماية استقلالية وحيادية المفتشون العموميون منعًا لتقييد عملهم ، بحيث لا يكون امر اقالتهم بيد الوزير من غير قيود تحميهم من الاجراءات الانتقامية في حال اكتشافهم للفساد.

دراسة (٤- قاعود ٢٠٠٧) " دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الاكترونية فى الشركات الفلسطينية "

تهدف الدراسة إلى إعادة صياغة بناء العلاقة بين المواطن والحكومة من جهه والمنظمات الحكومية من جهه أخرى وتسليط الضوء على تأثير الحكومة الألكترونية على الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الحكومى وتحديد إيجابيات ومشاكل تطبيق الحكومة الألكترونية .

توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية :- مصطلح الحكومة الألكترونية يعكس البعد السياسي لتطبيقها حيث من خلالها يتم إستخدام النت لتقديم الخدمة للمواطن مما يؤدى إلى إبتكار الأعمال الحكومية ويؤدى تطبيقها إلى تطوير أداء الإدارات الحكومية .

دراسة (٥- درويش ٢٠٠٧)، "تطبيقات الحكومة الالكترونية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي" – دراسة ميدانية

وهدفت الدراسة الى الكشف عن مجالات تطبيق الحكومة الالكترونية فى ادارة الجنسية والاقامة بدبى واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلى **وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج هى :**

- أهم المعوقات تأثيرًا علي سير الحكومة الالكترونية هى المعوقات التشريعية والفنية والموارد.
- أكثر المجموعات ملائمة للبنية البيئية والتنظيمية هى المجموعة الخاصة بمواءمة الهيكل التعليمى يليها المجموعة المتعلقة بمواءمة التقنية المطبقة تليها المجموعة الخاصة بمواءمة البنية الادارية

وقد أوصت الدراسة بما يلى:

- وضع برامج تدريبية مكثفة فى مجال الحاسب الآلى ومهارات تطبيق الحكومة الالكترونية
- اعادة النظر في الهيكل التنظيمى للادارة بما يتناسب مع احتياجات العمل.

دراسة (٦- الكخن ٢٠٠٨) " الرقابة المحاسبية فى ظل الانظمة الالكترونية وتطبيقاتها على البنك المركزى الاردنى "

تهدف هذه الدراسة إلى : تتبع الإجراءات الرقابية المتبعة في دائرة البنك المركزى الأردنى وإستخدامها بشكل سليم وأهمية تطبيق رقابة محاسبية وتطرقت الدراسة إلى مزايا هذه النظم والمراحل التى مرت بها عملية تطور النظم المالية بإستخدام النظم الألكترونية .

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية : ضرورة وجود خطة عامة للإعتماد عليها في إدارة الأعمال المحاسبية ، وأهمية وجود خطة خاصة بالطوارئ ، وأهمية تحديد الهيكل التنظيمى لدائرة الحاسب وضرورة الإستفادة من البرامج التشغيلية الوازدة مع الأجهزة والتطبيقات .

دراسة (٧- غوالى ٢٠١١)، "تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك التجارية فى الكويت"

هدفت الدراسة الى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى الكويت ، وكذلك بيان دور الرقابة الداخلية فى العمل المصرفي للمصارف التجارية بالكويت واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلى فى اجراء الدراسة وتكون مجتمع الدراسة من ٩ بنوك وهي جميع المصارف العاملة فى الكويت وكانت عينة ملائمة وتم توزيع استمارة الاستبيان

وقد توصلت الدراسة الى النتائج: نظام الرقابة الداخلية يتسم بمستوى متوسط من الفاعلية بينما التدقيق الداخلى يتسم بالفاعلية ومستوى المعوقات التى تواجه نظام الرقابة الداخلية مرتفعة للغاية وأهمها عقبة التكاليف المرتفعة

دراسة (٨- أبو كميل ٢٠١١) " تطوّر ادوات الرقابة الداخلية بهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا "

تهدف الدراسة إلى معرفة طبيعة المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الألكترونية وأسباب حدوثها وتطوير أدوات الرقابة الداخلية لحماية وسرية البيانات والمعلومات المحاسبية في النظم الألكترونية في المصارف وكذلك وضع معايير للتحليل وتقويم إجراءات الرقابة الداخلية التي تتضمنها البرامج المحاسبية الجاهزة ومدى صلاحية هذه النظم للإستخدام . **وتوصلت الدراسة الى النتائج الاتية:** يساعد إستخدام النظام الألكتروني في تطبيق الرقابة الألكترونية في البنوك وزيادة فاعلياتها ، وتوصلت إلى أن الرقابةالألكترونية تساعد في تطوير العمل ومعرفة نقاط الضعف والخلل ، كما أن الرقابة الألكترونية تساعد في تقييم الموظفين من قبل رئيس القسم وتساعد العاملين في البنك على تقديم أفضل مستوى ..

دراسة (٩- الكساسبة ٢٠١١)" اثر الرقابة الالكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن"

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الرقابة الالكترونية في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي **وخلصت الدراسة لعدة نتائج اهمها:**

- يتبين أن مستوى تقييم العاملين في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن لابعاد الرقابة الالكترونية كان مرتفعا .
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الالكترونية بابعادها متجمعة ومنفردة في جودة الخدمات الداخلية في المصارف الاسلامية بالاردن

وقد اوصت الدراسة بما يلي:

- وضع البرامج اللازمة لتأهيل وتدريب العاملين في المصارف الاسلامية العاملة في الاردن وتطبيق الرقابة الالكترونية.
- الاستمرار في الجهود الرامية لنشر الوعي حول اهمية الرقابة الالكترونية .

دراسة (10- Ovais Ahmed, 2012) :

"Factros Influencing the adoption of E-Government services in Pakistan "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل التي تؤثر على اعتماد خدمة الحكومة الالكترونية في باكستان ، وذلك من منطلق ان توفر الحكومة الالكترونية فرصة لتقديم الخدمات بصورة اكثر فعالية وهدفت الى كشف التحديات والعوائق التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية **وخلصت الدراسة لعدة نتائج.**

- وجود مبادرات لتطبيق الحكومة الالكترونية لتقديم الخدمات للمواطنين بصورة بسيطة.

- انخفاض مستوى اعتماد وخدمات الحكومة الالكترونية فى باكستان.
- نجاح خدمات الحكومة الالكترونية يعتمد على الدعم الحكومى والعوامل المؤثرة على اعتماد خدمات الحكومة الالكترونية فى باكستان ترتبط بسهولة الاستخدام ، والفائدة ، والتأثير الاجتماعى.

دراسة (١١- عاشور والنمرى ٢٠١٣) "مستوي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الالكترونية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والاداريين فى الجامعة فى العام الجامعى ٢٠١٠/٢٠١١ **وقد أظهرت نتائج الدراسة.**

- مستوى تطبيق الادارة الالكترونية فى جامعة اليرموك من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس كان بدرجة مرتفعة ، ومن وجهة نظر الاداريين كان بدرجة متوسطة واشارت النتائج الى وجود فروق لاختلاف متغير المؤهل العلمى لصالح حملة البكالوريوس والدراسات العليا في مجالى التخطيط الالكترونى والرقابة والتقويم الالكترونى ، ووجود فروق بين حملة مؤهل الدبلوم فما دون

وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها :

- تطوير التشريعات والانظمة الادارية لتتواكب مع التعاملات الالكترونية.
- ضرورة توفير البيئة التحتية الملائمة لتطبيقات الادارة الالكترونية ، وتوفير المتطلبات المادية والبشرية والفنية اللازمة لاستخدام الادارة الالكترونية.
- تشجيع العاملين على التحول الى ممارسة الادارة الالكترونية ومنح المتميزين في استخدامها الحوافز المادية والمعنوية.

دراسة (١٢- القحطانى ٢٠١١) " تطبيقات الادارة الالكترونية وانعكاساتها على المستفيدين من خدمات المديرية العامة للجوازات في جده".

هدفت الدراسة الى معرفة واقع تطبيقات الادارة الالكترونية وانعكاساتها على المستفيدين من خدمات الجوازات بمدينة جدة واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي **وخلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:**

- عينة الدراسة محايدون في موقفهم على الانعكاسات الايجابية لتطبيق الادارة الالكترونية بالمديرية العامة للجوازات بجدة
- إنقسمت العينة بين الحياد والموافقة على الانعكاسات السلبية لتطبيق الادارة الالكترونية بالجوازات بجدة.

وقد اوصت الدراسة بما يلي:

- اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الانعكاسات السلبية لتطبيق الادارة الالكترونية في الجوازات ، والتوسع في تقديم الخدمة دون التقيد بمكان ووقت محدد.

– مراجعة تكاليف الحصول على الخدمة إلكترونيًا ، وزيادة تأهيل العاملين فنيًا للتقليل من أعطال الحاسب الآلي.

دراسة (١٣– مطر ٢٠١٣) "دور تنمية الموارد البشرية فى تطبيق الادارة الالكترونية – دراسة ميدانية على وزارة الاشغال العامة والاسكان" – قطاع غزة.

تهدف الدراسة الى التعرف على متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية فى وزارة الاشغال العامة والاسكان بغزة ودور تنمية الموارد البشرية فى التحول للادارة الالكترونية وسبل تنمية الكوادر البشرية للوصول الى تطبيق فعلى للادارة الالكترونية وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلى معتمدًا على استمارة الاستبيان كاداه لجمع البيانات ، واستخدام المقابلة لجمع المعلومات وتفسير بعض النتائج **وخلصت الدراسة لعدة نتائج.**

– على الرغم من جودة البرامج التدريبية التى يقدمها ديوان الموظفين العام الا انها لا تمس بشكل مباشر احتياجات تنمية الموارد البشرية فى مجال الادارة الالكترونية.

– ضرورة تقييم أداء العاملين فى مجال الادارة الإلكترونية قبل التدريب.

وقد اوصت الدراسة بما يلى:

– تطوير النظام الرقابي فى الوزارة والاستفادة من التسهيلات التى تقدمها تكنولوجيا المعلومات فى تطوير الرقابة.

– ضرورة تبنى الادارة العليا تطبيق الادارة الالكترونية وتقديم الدعم الكامل لها.

دراسة (١٤– قشطة ٢٠١٤) "دور الرقابة الداخلية فى رفع كفاءة الاداء المالى . دراسة ميدانية على شركة الاتصالات اليمنية".

تهدف الدراسة الى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية وتقويم نظام الرقابة الداخلية فى شركة الاتصالات اليمنية وتم استخدام المنهج الوصفي لوضع الاطار النظرى وتم اجراء دراسة ميدانية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها .

وتوصلت الدراسة الى النتائج:

– تمتع شركة الاتصالات اليمنية بهياكل رقابة داخلية جيدة.

– وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالى.

– وجود عناصر رقابة داخلية جيدة تؤدى الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية التى تساعد الادارة في ترشيد القرارات.

دراسة(١٥- شعيب ٢٠١٤) "مقترح تطبيق الحوسبة السحابية الحكومية لتطوير الادارة الالكترونية فى الحكومة الفلسطينية" .

تهدف الدراسة الى تقديم مقترح يساعد فى تطبيق الادارة الالكترونية الحكومية ، والاستفادة من التطور التكنولوجي السريع ، ومعرفة الدور الذى تلعبه السحابة الحكومية ، ودراسة الفوائد المرجوة من تطبيقها ، ومدى توافر المتطلبات اللازمة لبناء وإدارة السحابة الحكومية واستخدام الباحث المنهج الوصفي والتحليلي

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- توفر المتطلبات اللازمة للبدء فى بناء الحوسبة السحابية الحكومية بدرجة جيدة.
- وجود فوائد اقتصادية وتقنية وادارية وتنموية الحوسبة السحابية الحكومية.

وقد اوصت الدراسة:

- ضرورة التوجه نحو تبنى الحوسبة السحابية الحكومية كأساس للوصول الى الادارة الالكترونية الحكومية.
- ضرورة توفير التمويل المناسب للمشروع لما له من اسهامات كثيرة في تحقيق اهداف التقدم.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

- بعد مراجعة الدراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التى تناولت مشاكل تطبيق مظومة المعاملات المالية الألكترونية حيث يتضح من الدراسات السابقة أن هناك إهتمامًا متزايدًا وتوجهات ايجابية بالنسبة لتطبيق الادارة الالكترونية وهذا الاهتمام لا يقتصر على نوع محدد من المؤسسات بل يشمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- ولكن هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات السابقة لانها تتناول تطوير نظام الرقابة الداخلية من الرقابة التقليدية الى الرقابة الالكترونية لكى تتمكن من أداء دورها في الرقابة على منظومة المعاملات المالية الالكترونية في القطاع الحكومى.
- الدراسات السابقة استخدمت عدة أدوات لجمع البيانات منها المقابلات الشخصية والاستبيان ، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على استمارة الاستبيان كأداه لجمع البيانات
- اشتركت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى استخدامها المنهج الوصفى ولكنها اختلفت معهم فى مجال تطبيق الدراسة حيث طبقت بعض الدراسات على الاكاديميين فى جامعات القاهرة وعين شمس وطنطا والمعاهد الخاصة .
- تفاعلت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات فى تناولها للحكومة الالكترونية ودراسات أخرى مع تطوير نظام الرقابة الداخلية من الرقابة الداخلية الى الرقابة الالكترونية .

يمكن توضيح الفجوة البحثية على النحو التالى من خلال الجدول الآتى:

نتائج الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
- أظهرت وجود اهتمام متزايد لتطبيق الحكومة الالكترونية على المؤسسات الحكومية والخدمية وغيرها. - تناولت تطوير نظام الرقابة الداخلية من الرقابة التقليدية الى الرقابة الالكترونية. - استخدمت معظم الدراسات السابقة استمارة الاستبيان كاداه لجمع البيانات	- لم تركز الدراسات السابقة على دراسة واقع وفعالية الرقابة الداخلية الالكترونية من خلال قياس معايير محددة . - لم تركز الدراسات السابقة على التعرف على اهمية تطبيق الرقابة الالكترونية. - لم تتناول الدراسات السابقة متطلبات تطبيق الرقابة الالكترونية - لا توجد دراسات سابقة تناولت سبل تطوير نظام الرقابة الداخلية.	- ركزت الدراسة على تفعيل نظام الرقابة الداخلية فى القطاع الحكومى وتطويره ليواكب المتغيرات ومن هنا ظهرت الحاجة الى الرقابة الالكترونية. - اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان كاداه لجمع البيانات الاولية وتفسير النتائج.

تناول الباحث عدد ١٥ دراسة حيث برزت أهمية الدراسة من حيث حداثتها وتناولها لموضوع الدراسة وحاول الباحث قدر المستطاع أن يجمع الدراسات الاقرب لموضوع دراسته ثم قارن بين دراسته والدراسات السابقة وأوجه الشبه والاختلاف والفجوة البحثية وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ويري الباحث أن تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومى ينعكس بشكل مباشر وايجابي على منظومة المعاملات الالكترونية وذلك يمثل الفجوة البحثية التى يسعي الباحث الى اختيارها.

القسم الثانى

طبيعة نظام المعاملات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومى

١/٢ مقدمة :

أنشئت وزارة المالية منظومة إلكترونية متكاملة للمعاملات المالية فى الوحدات الحكومية تعمل وفق محددات وضعها البنك المركزى ووفقا للمعايير العالمية ، وهى تربط وزارة المالية ومصالحها السياسية مع البنوك الجارية والهيئات الحكومية و المؤسسات وهذه البنية التحتية الإلكترونية مشفرة ومؤمنة تقنيا طبقاً لمعايير الامن القومى اللازمة لحماية الامن الإقتصادى لمصر ، وتلتزم وزارة المالية بإستكمال ما بدأته فيما يتعلق بتطوير النظم الإلكترونية داخل الوزارة وذلك لإنجاز كافة الاعمال المالية والمحاسبية والتنظيمية وإتاحة بيانات لمتخذى القرار.

وتم تعديل قانون المحاسبة الحكومية بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ٢٠٠٦ ، وقد تضمن التعديل : عدم الجواز لوحدات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والإقتصادية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة التى تعد من الجهات الادارية (وعددها ٢٨٠ جهه) فتح حسابات بإسمها او بإسم الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى إلا بموافقة وزير المالية ، ويجب على هذه الجهات المرخص لها بفتح حسابات خارج البنك المركزى ان تطلب فى موعد لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦ تجديد الترخيص ويترتب على انقضاء هذه المده دون تقديم الطلب اعتبار الترخيص منتهياً ،وألزم القانون الجهات التى تكون قد فتحت حسابات خارج البنك المركزى دون ترخيص من وزارة المالية بإغلاق الحسابات خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ نوفمبر وفتحها بالبنك المركزى وانه لا يجوز لوزير المالية الترخيص بفتح حسابات بالبنوك خارج البنك المركزى لوحدات الجهاز الادارى والادارة المحلية والهيئات العامة والخدمية والاقتصادية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة التى تعد من الجهات الادارية والصناديق والحسابات الخاصة التابعة لاى منها الا اذا كانت الحسابات صفرية حيث يقصد بالحسابات الصفرية هى الحسابات التى تحول ارصدتها يوميا إلى حسابات موازية تفتح لكل منها بحساب الخزانة الموحد فى حدود الرصيد المسجل باسم الجهة صاحبة الحساب .

ولقد تم انشاء الوحدة الحسابية المركزية بقطاع التمويل بوزارة المالية لتكون هى الجهة المنوطة لادارة منظومة حساب الخزانة الموحد واصدار اوامر التحويل الالكترونى للبنك المركزى وهو الامرالذى ادى الى عدة مزايا اهمها سرعة اضافة المتحصلات الخاصة بالجهات الادارية بحسابى الخزانة الموحد ورفع كفاءة اداء الموازنة العامة وسهولة ادارة حركة التدفقات النقدية بما يسهم فى وضع خطط التمويل المناسبة وسهولة وسرعة اجراء عمليات التسوية للمدفوعات والمتحصلات الالكترونية بين الجهات الحكومية .

٢/٢ مفهوم نظم المعاملات المالية الإلكترونية :

هى منظومة مختصة بتنفيذ جميع عمليات الدفع والتحصيل الحكومى بطريقة إلكترونية ، بإستخدام اوامر الدفع والتوقيع الإلكترونى من خلال حساب الخزانة الموحد المفتوح فى البنك المركزى ، وإعداد موقف مالى لحظى ، وإلغاء العمل بالشبكات الحكومية الورقية .

٣/٢ أهداف نظام المعاملات الإلكترونية :

تعد منظومة الدفع والتحصيل الحكومى الالكترونى إحدى الادوات المهمة والرئيسية لمتابعة التدفقات النقدية لحساب الخزانة الموحد ، حيث تحقق عدة فوائد أهمها ما يلى: (١٥- لطفى،٩،٢٠٠)

إحكام الرقابة على المدفوعات الحكومية التى كانت تتم بصور عديدة مثل شيكات على البنك المركزى المصرى او بنك الاستثمار القومى او بنموذج صرف على مكاتب هيئة البريد وتوفير

اليات رقابية على الانفاق العام خاصة برامج الدعم وتخفيض الفترة الزمنية التى تكون فيها النقود خارج تعاملات البنوك ، والمساهمة فى رسم السياسات الخاصة بالأجور ومراقبة تنفيذ الحد الادنى والاقصى للاجور ، وذلك من خلال قاعدة بيانات وظيفية ومالية للعاملين بالدولة .وتحسين معدلات تحصيل الايرادات العامة وضبط توقيتات الانفاق العام وقدرة الحكومة على ادارة التدفقات المالية للموازنة العامة للدولة ، وتوفير تكاليف اصدار الشيكات الحكومية وطباعتها والاهم خفض عمولات الصرف والتحصيل للحد من مخاطر الشيكات الشكلية، وتسهيل وتبسيط إجراءات صرف مستحقات الجهات غير الحكومية لدى الخزانه العامة مثل الموظفين واصحاب المعاشات .وتحسين ادارة السيولة الحكومية وزيادة نسب المتحصلات والمدفوعات الالكترونية ، و تحسين ترتيب تصنيف مصر دولياً من مؤشرات وممارسة الاعمال بفضل التيسيرات التى تقدمها الحكومة للمجتمع وزيادة قدرة وزارة المالية على التنبؤ بالاحتياجات التمويلية على ضوء المحصل الفعلى من ايرادات عامة ، ومنع المخاطر التى تهدد الانظمة الورقية القديمة مثل حدوث اختلاسات او سرقات ومراقبة كافة المعاملات ومواجهة عمليات غسل الاموال وضم كافة المعاملات فى نطاق الاقتصاد الرسمى والحد من تداول السيولة النقدية المرتفعة خارج الجهاز البنكى ، وتحقيق تنافسية فى سوق خدمات الدفع واحكام الرقابة الادارية على الوحدات الحسابية بما يرشد الاتفاق العام وتخفيض نفقات خدمة الدين العام وايضا القضاء على اية محاولات للتلاعب او الاخطاء التى قد تحدث بالنظم الدفترية والورقية القديمة.

٢/٤- متطلبات تطبيق منظومة حساب الخزانة الموحد

لكى يتم تطبيق منظومة حساب الخزانة الموحد لابد من اتخاذ بعض المتطلبات وتتمثل فى :

إغلاق الحسابات الفرعية للجهات الادارية بالبنك المركزى مع قصر التعامل على حساب الخزانة الموحد بالوحدة الحسابية المركزية بوزارة المالية وحق اطلاع وزارة المالية على حسابات الجهات والمنصوص عليها بالقانون رقم (١٣٩) لسنة ٢٠٠٦ وحصر اصدارها لدى البنك المركزى وجميع البنوك.

وعلى جميع البنوك التجارية تحويل حسابات هذه الجهات الى حسابات صفرية طبقا للجدول المتفق علية بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزى وتكون حسابات هذه الجهات واصداراتها المودعة فى حساب الخزانة الموحد ملكا لتلك الجهات كي تستمر البنوك مسؤلة عن ادارة تلك الحسابات

وحق وزير المالية طبقا للقانون السحب على حساب اى بنك لدى البنك المركزى وان تعمل الوحدات الحكومية بشفافية تامة وان تقوم بتحويل ايرادتها اول باول للحساب الموحد وألا تستبقى طرفها اي ايرادات لاي سبب كان وبالنسبة لجانب الموارد ان يكون هناك نظام فرعى فى الوحدات الحسابية يحدد بدقة جملة المبالغ التى وردتها كل وحدة فى الحساب الواحد.(١٦- زكى ، ٢٠١٠)

وبالنسبة لجانب المصروفات فيقع على وزير المالية تغذية حساب كل وحدة للصرف منه على بنود الموازنه المعتمدة وأما فيما يلى الصرف على شراء السلع والخدمات فتقوم قطاع الخزانة بوزارة المالية بتغذية حساب كل وحدة طرف البنك المركزى بمبلغ التغذية المعتمد الشهرى وعلى الوحدات خارج وزارة المالية والوحدة المركزية بوزارة المالية والابتعاد عن البيروقراطية التى تدار بها الاعمال فى الحكومة وتوحيد وتعميم المفاهيم لعمليات الرقابة المالية بحيث لا يحدث تعنت من بعض المراقبين فى صرف الحوافز المالية او تساهل البعض .

٢/٥- منظومة الدفع والتحصيل الحكومى الإلكترونى :

تأتى هذه المنظومة فى إطار إستكمال المنظومة الإلكترونية للمعاملات المالية حيث يتم من خلالها متابعة تنفيذ اوامر الدفع الخاصة بالوحدات الحسابية المنتشرة بالجهاز الادارى للدولة بإضافة اوامر لدفع الحوافز والمزايا المالية للعاملين بالجهاز الادارى للدولة على الحسابات البنكية الخاصة بهؤلاء العاملين السابق فتحها بمعرفة وزارة المالية من خلال كروت ال ATM الخاصة بهم والتى تم اصدارها لجميع العاملين بالحكومة وتتكون منظومة المدفوعات الالكترونية الحكومية من عدد ٨ خدمات رئيسية وهى الدفع الالكترونى لمستحقات العاملين بالجهاز الادارى ووحدات الادارة المحلية بالدولة ومستحقات اصحاب المعاشات والموردين والتحصيل الالكترونى للايرادات السيادية والتى تشمل الرسوم الجمركية وضرائب الدخل على المبيعات والضرائب العقارية والايرادات غير السيادية كرسوم المرور و الجامعات .

كما تشمل المنظومة ايضا توفير قنوات الدفع الالكترونى مثل ماكينات الصراف الالى ونقاط الخدمات الالكترونية فى مختلف الجهات الحكومية لتسهيل عمليات صرف المرتبات والمعاشات .

٢/٦- الإطار القانوني لنمظومة المعاملات الإلكترونية :

يعتبر الجانب القانوني لإدارة نظم المعاملات الإلكترونية له أهمية بالغة في بناء وتهيئة البيئة التشريعية والقانونية وآليات التعامل مع تحديات نظم المعاملات الألكترونية ويعتبر الجانب القانونى هو الضامن لنجاح هذا التوجه في التعاملات المالية وتحصيل الرسوم ونظراً لأن هناك تداخل بين وسائل التقنيه والمفاهيم القانونية للمعاملات المالية الألكترونية مما يترتب عليه وضع لوائح تحافظ على حقوق وإلتزامات المتعاملين(١٧ - **حجازى** ، ٢٠١٠) .

وقد جاء القانون الخاص بالمعاملات المالية الألكترونية رقم (٦) لسنه ٢٠١٣ لكى يغطى الجوانب القانونية اللآزمة لضمان سلامة الإجراءات المتعلقة بإستخدام المعاملات الإلكترونية حيث نص القانون على أحكام تخص المعاملات الألكترونية منها تعريف وسيلة الدفع الألكتروني بأنها الوسيلة التى تمكن صاحبها من القيام بعملية الدفع المباشر عن بعد عبر الإنترنت .

٧/٢- الإطار الفنى لمنظومة المعاملات الألكترونية :

يجب النظر إلى أن منظومة المعاملات الألكترونية هي منظومة متكاملة من النظم والبرامج التى يجب توافرها في المؤسسات الحكومية بهدف تسهيل المعاملات الألكترونية وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التى تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وتقديم الخدمة وبالرغم من المزايا التى تقدمها نظم المعاملات المالية الألكترونية إلا أنها تحتاج في البداية لكى يطمئن مستخدميها من خلال معالجة مجموعة من التخوفات التقنيه المشروعة من أهمها الأمن ، الثقة لذلك لابد من وجود إطار فنى قوى لتنظيم وضبط العملية .

٨/٢- إيجابيات منظومة المعاملات الإلكترونية :

تحقق الحكومة الألكترونية العديد من الإيجابيات للوحدة الحكومية نفسها وللأطراف الخارجية من جهة أخرى تتمثل في :(١٨- الهوش ،٢٠٠٩)

- توفير الوقت والجهد والمال الامر الذى يساعد على سرعة أداء الخدمة بأسهل وأسرع الطرق .
- تحقيق الشفافية الحكومية من خلال الإتاحة الكاملة لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية للمنظمة والمواطن حيث أن الدخول لموقع الحكومة الألكترونية متاح لمن يريد إلا إذا تعلق الأمر بأسرار الدوله وتحقيق حالة إتصال دائم بالجمهور : فمنظومة المعاملات الألكترونية تعمل ٢٤ ساعة في اليوم ٧ أيام إسبوعياً أى ٣٦٥ يوم سنوياً مع القدرة على تأمين كافة الإحتياجات الإستعلامية والخدمية التى تقدم للمواطن وسهولة الدخول إلى الخدمة .
- يستطيع المواطن من أى مكان طالب الخدمة الوصول لها وفي أى وقت وأى مكان حيث لايحتاج طالب الخدمة الذهاب إلى أماكن الجهات الحكومية .

٩/٢- أثر منظومة المعاملات المالية الألكترونية على النظام المحاسبي الحكومي :

إهتمت الدولة المتقدمة بمعالجة الجمود في النظام المحاسبي الحكومى وإبتكرت العديد من النظم المحاسبية لإستيعاب المعلومات وأوجدت هذه النظم بأنواع متعددة من التقنيات الحديثة والمتمثلة بنظم التشغيل الألكترونى التى أدت إلى تغير بيئة التشغيل للنظام المحاسبي والتأثير على المحاسبة الحكومية كنظام للمعلومات وتتمثل في :

مرحلة المدخلات : في ظل إستخدام الحاسب الألكترونى لتشغيل النظام المحاسبي سيتم بلا أوراق والمستندات الورقية ليس لها وجود والعملية المحاسبية تشمل وتعالج دون مستندات أو أوراق لذلك يجب مراعاة توافق النظام في تلك المرحلة مع التدفق السريع لمدخلات البيانات عن طالبي الخدمة

الحكومية وكافة الحسابات مثل الإيرادات والمصروفات ولكن تطبيق المنظومة الألكترونية قد أثر على مدخلات النظام المحاسبي الحكومى حيث تتمثل مرحلتى التسجيل والتبويب كمرحلة واحده ومما سبق يتطلب ضرورة تصميم المستندات في عملية الإدخال بما يضمن سرعة إدخال البيانات للحاسب وأن تكون هناك تعليمات مكتوبة واضحة للمستخدمين عن كيفية إدخال البيانات حسب الواجهات والحقول المستخدم في النظام .

مرحلة التشغيل : وهى تتمثل في عملية جمع البيانات حول نشاط معين وإدخاله إلى النظام لمعالجتها وتساعد هذه المعالجه في الحفاظ على البيانات المخزونه في الملفات حيث يوجد نوعين من الملفات وهما الملف الرئيسي مثل دفتر الأستاذ العام في النظام اليدوى ويتم تخزين الملفات الرئيسية فيها كافة الملفات الضرورية للوحدة مثل ملفات الموظفين وملفات الموردين تخزن فيه معلوماتهم والملف الثانى هو ملف العمليات ويشبه دفتر اليومية في النظام اليدوى وفيه يتم تسجيل الأحداث المالية خلال الفترة المالية .

مرحلة المخرجات : تتمثل مرحلة المخرجات في :

أ- **تقارير خارجية** : لتلبية إحتياجات الأطراف الخارجية المتمثلة في الأجهزة المركزية والأجهزة الخارجية والمستثمرين والجمهور.

ب- **تقارير داخلية** : لمقابلة إحتياجات المسئولين في الأجهزة الحكومية من وضع سياسات وإتخاذ القرار والرقابة وتقييم الأداء

القسم الثالث

تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية

١/٣ مقدمه:

شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطور تدريجى مع التطورات السريعة والمتلاحقة في الحياه الاقتصادية فلم تعد مجرد وسائل تكلفة المحافظة على النقدية وتطورت لضمان تحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية وجار هذا التطور نتيجة عدة عوامل من أبرزها توسع الوحدات الإقتصادية وأهدافها التى أصبحت اكثر تعقيدًا وشمولاً بالاضافة انها تمثل الوظيفة الاساسية لمراقب الحسابات لعدم تناسب قيامهم بعملية المراجعة بشكل تفصيلي .

ويعرف (١٩- البرغوتى، ٢٠١١) أن الرقابة الداخلية تمثل نقطة الانطلاق التى يرتكز عليها مراجع الحسابات الخارجى المستقل عند القيام باعداد برنامج المراجعة فإذا وجد أن نظام الرقابة الداخلية قوى وفعال يمكن الاعتماد عليه فأنه يحد من الاختبارات ويتوسع في الاجراءات لان فحص

العمليات بالكامل مكلف ويحتاج الي وقت طويل لا داعى له ما دام نظام الرقابة الداخلية قوى وفعال ويعتمد عليه.

٢/٣ مفهوم الرقابة الداخلية :

تعتبر الرقابة ناتجة من إحساس المنظمة بالخطر فانفصال الملكية عن الادارة خلق لديهم احساس بمخاطر احتمال ضياع رأس المال بسبب سوء تصرف الإدارة فظهرت الحاجة للرقابة الخارجية بواسطة مراجع خارجى مستقل عن الادارة لمنح الملاك الاطمئنان المطلوب وكذلك فأن انفعال مستويات الادارة نتيجة كبر حجم المشروعات وإعتماد الادارة على التقارير في متابعة سير العمل. . (٢٠٠٤ - الصحن وأخرون، ٢٠٠٤)عرف الرقابة الداخلية بإنها الآلية التى تسعى الى التأكد أن الأهداف المحددة بالسياسات المرسومة والخطط تنفذ بدقة وتعنى أن النتائج المحققة تتطابق تمامًا مع ما تتوقعه الادارة .

مما سبق يرى الباحث : الرقابة الداخلية هى عبارة عن مجموعة من الاجراءات والوسائل تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال مواردها بكفاءة وحماية أصولها من الغش والإختلاس وسوء الاستخدام لضمان الاجراءات المحاسبية اللازمة وتنفيذ العمليات وفقًا للسياسات الادارية المرسومة حتى يتحقق اكبر قدر من الكفاية الانتاجية والتخطيط الجيد للمستقبل.

٣/٣ خصائص الرقابة الداخلية:

يتميز نظام الرقابة الداخلية بالعديد من الخصائص التى يحدد وجودها مدى جودة النظام مما ينعكس على خفض دور المراجع الخارجى والحد من نطاق فحصه وتتمثل خصائص الرقابة الداخلية فيما يلى :

- الفصل بين المسئوليات وتحديد الاختصاصات
- وضوح خطة السلطة والمسئولية
- اختبار الموظفين الاكفاء وتدريبهم
- سلامة السجلات واجراءات التصديق عليها
- حماية الاصول والسجلات

٣/٤- دور المراقب الداخلي في استخدام الحاسب الالكتروني :

يجب على المراقب ان يكون على علم بنظام الحاسب من خلال

المعلومات والمواصفات الاساسية لجهاز الحاسب الالكتروني وملحقاته وقدراته التشغيلية واجراءات التشغيل وادخال البيانات واستخراج النتائج واساليب استخدام النظم والبرامج ومعرفة كافية بأساسيات النظم والبرامج الالكترونية واساليب تشغيلها على الحاسب الالكتروني والعبارات والمصطلحات والرموز المستخدمة معرفة اوجه الشبه والاختلاف الموجود في معالجة خزن وعرض البيانات المحاسبية بين الطرفين اليدوية والاكترونية وآثارها في عملية التدقيق ومعرفة اجراءات الرقابة الداخلية المطلوبة في استخدام الحاسب الالكتروني وضع اهداف كل اجراء من هذه الاجراءات. ومن الجدير بالذكر ، ان من نطاق وهدف المراجعة العام في المعالجة الالكترونية للمعلومات التي تم تعريفها في دليل المراجعة الدولي رقم ١٥ تتطلب من المراجع ان يأخذ بعين الاعتبار استعمال وسائل يتم فيها استخدام الحاسب الآلي كأداه للتدقيق بواسطة الأساليب المساندة.

٣/٥ الرقابة الداخلية في بيئة انظمة الحاسبات المباشرة

قد تتعرض التطبيقات في بيئة انظمة الحاسبات المباشرة بشكل اكبر للوصول والتحديث غير المصرح بها وتقوم البنية التحتية للمنشأة بدور هام في ضمان نزاهة المعلومات المنتجة وعلى ذلك على المراقب النظر في البنية التحتية للامن قبل فحص اساليب الرقابة العامة وقد تحتاج المنشأة لوضع انظمة رقابة مناسبة لتخفيف مخاطر الفيروسات والوصول غير المصرح به واختمال تلف وثائق المراقبة وعلى ذلك فإن انظمة الرقابة على الوصول هامة بشكل خاص بالنسبة للمعالجة المباشرة.

٣/٦ اجراءات نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الالكتروني

نظرا لاهمية البنية التحتية لأمن المنشأة او الشركة ، فانها تلعب دورا هاما في ضمان تكامل المعلومات المنتجة، وان المراجع لابد ان ياخذ في الاعتبار هذه البنية قبل فحص انظمة الرقابة العامة والتطبيقية وبشكل عام تتطلب الرقابة الداخلية في بيئة قاعدة بيانات انظمة رقابة فعالة على قاعدة البيانات ونظام لادارة قاعدة البيانات والتطبيقات، وتعتمد فعالية هذه الانظمة بشكل كبير على طبيعة ادارة البيانات واعمال ادارة قاعدة البيانات واجراءاتها، ومن اهم هذه الاجراءات ما يأتي يتم وضع انظمة رقابة لضمان دقة واكتمال واتساق عناصر البيانات والعلاقات في قاعدة البيانات على انه في الانظمة المعقدة ، وقد لا يوفر دائما تصميم الانشطة للمستخدمين انظمة الرقابة التي تثبت اكتمال ودقة البيانات.

٧/٣ اثر انظمة الحاسب و قواعد البيانات على اجراءات الرقابة

وعادة ما يتم عن طريق استخدام التشغيل الالكترونى للبيانات تجميع البيانات والانشطة الخاصة بالاجزاء المختلفة بالمنظمة في إدارة واحدة ويؤدى هذا التغيير الى توافر ميزة المركزية للبيانات، كما يسمح بتوافر رقابة اعلى للجودة Quality على التشغيل اما عيب ذلك فيتمثل في الحذف المحتمل للرقابة التى يوفرها توزيع الواجبات والتى تحدث عندما يؤدى اشخاص مستقلون وظائف ترتبط ببعضها البعض مع مقارنة نتائج ادائهم وللتوضيح يقوم افراد مختلفون فى عديد من النظم اليدوية بالتسجيل فى دفاتر اليومية الخاصة بالمبيعات وفى الدفاتر المساعدة ويتم قياس دقة نتائج عملهم من خلال مقارنة الدفاتر المساعدة مع الرصيد الاجمالى بالاستاذ العام (Arens, et al , 2000 -2) ، وقد تتأثر اجراءات الرقابة في بيئة قاعدة البيانات بشكل رئيسي بمدى استخدام النظام المحاسبي للبيانات في قاعدة البيانات وحيث تستخدم تطبيقات المحاسبة الهامة قاعدة بيانات مشتركة قد يجد المدقق ان استخدام بعض الاجراءات المبينة في الفقرات القادمة مجديا من ناحية التكاليف ومن اجل فهم بيئة الرقابة على قاعدة البيانات وتدفق المعاملات من الممكن ان ياخذ المراقب في الاعتبار اثر الحاسب على مخاطرة التدقيق اثناء التخطيط لعملية التدقيق ، اذ ان للتشغيل الالكترونى للبيانات اثار كبيرة متعددة على المنظمة وترتبط الاثار الاكثر اهمية من منظور المراجعة بكل من التغيرات التنظيمية وضوح المعلومات واحتمال وجود تحريف يتسم بالاهمية النسبية وسيتم فى الاقسام التالية تناول هذه الاثار (Hollander ,et al , 2000 – 3) .

٨/٣ مفهوم الرقابة الالكترونية :

وتعنى الرقابة باستخدام الحاسب الالي واعتماد النظام الرقابى على استخدام الحاسب فى ممارسة العملية الرقابية وفق برامج الحاسب الالى التى تعد خصيصا لهذا الغرض مما يحقق الاقتصاد فى الجهد والوقت و التكلفة فى الوصول الى النتائج المطلوبة بأقل مخاطر ودقة أكبر.

٩/٣ خصائص نظم الرقابة الالكترونية

تمتلك الرقابة الإلكترونية مجموعة من الخصائص منها: (Konrath , 1999 -4)

- قاعدة معلومات تحتوى على معلومات عن اداء وانشطة التشكيلات التنفيذية لتكون جاهزة عند حاجة الادارة العليا لاتخاذ قرار في مجال معين.
- القدرة على تحقيق وفورات عالية فى الوقت مقابل شمولية النتائج مقارنة بالنظام اليدوى.
- العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لانجاز العمل اى ان العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذى، فيمكن للمراقب او المفتش ان يؤدى عمله من اى مكان دون الحاجة الى الحضور فى موقع العمل وهذا يجنبه الكثير من المخاطر.

- يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات واعطاء التنبيه بشكل الكترونى من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة الى تدخل المفتش فى عمليات البحث والتحري.
- يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على اداء التشكيلات التنفيذية والتى تكون حاسمة فى تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- تحديد ما هو مرضي او غير مرضي من الاداء من النواحى المختلفة للوصول الى حكم عام على اداء المنظمة ككل. باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الاداء وحسب طبيعة المنظمة في نواحى مختلفة.
- مرن بما فيه الكفاية لكى يعمل بكفاءة حتى اذا تم تبديل الخطط.
- شامل يغطى المدى القريب والبعيد من خلال تقييم الوضع الحالى.
- القدرة على استخدام السيناريوهات (ماذا، لو) للنظر الى المستقبل.

٣/ ١٠ – مميزات الرقابة الالكترونية :

عند استخدام نظام الرقابة الالكترونية تتحق عدة مزايا (5- Kumar,1999)

١- الحد من المفاجأت بسبب الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية .

٢- التأثير المباشر على كفاءة وفعالية اداء وعمل النظام وحماية امن وسلامةالنظام بمكوناتة وموارده من البيانات .

٣- تساعد على انخراط الجميع فى ماذا يوجد فى المؤسسة الى حد كبير وتحفيز العلاقات القائمة الثقة وتقليل الجهد الادارى المطلوب.

٤- تحقيق مبدأ المرونة والكفاية .

٣/ ١١- عيوب الرقابة الالكترونية :

على الرغم من المزايا السابقة لتطبيق الرقابة الالكترونية الا انه يقابل ذلك بعض العيوب وهى :

١- الافتقار احيانا الى التفاعل الانسانى .

٢- اعتقاد البعض ان الادارة تراقب نشاطهم دون علمهم .

٣- انعدام التخطيط والتنسيق نتيجه عدم وجود سياسة فنية موحدة .

٤- ضعف الوعى باهمية الرقابة الالكترونية وبطئ استجابة الادارة للمتغيرات .

مما سبق يستخلص الباحث النقاط الاتية:

١. ان الاساليب اليدوية لم تصبح مناسبة فى مجال الرقابة لصعوبة تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات التى تمثل حجم كبير من الاعمال كما انها لم تتمكن من استخدام الاساليب الرياضية والاحصائية فى مجال تحليل البيانات الذى هو اساس عمل الرقابة.

٢. ان مسايرة معطيات الثورة التكنولوجية والتكيف معها يضمن بقاء المؤسسات الحكومية واستمرارها في تحقيق مستويات إعلى وتقديم افضل الخدمات.

٣.ان الرقابة الداخلية والمالية والادارية بمثابة تقييم ورقابة لمدى قوة او ضعف الآليات المعتمدة من قبل المؤسسة وعند تحسين انشطها وخدماتها يؤدى الى تحسين اداء الادارات الخاضعة للرقابة.

٤.وجود بيئة رقابية فعالة يساعد في تخفيف اثر احتمال حدوث الغش والمخالفات اذا احسن تصميمها وتنفيذها كما انها تستطيع ان توفر تأكيد معقول لادارة المؤسسة بتحقيق الاهداف الرقابية للمؤسسة.

٥. استخدام اساليب تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية يعد احد مكونات استرتيجية الاصلاح المالي والادارى.

٦.عدم اختلاف مفهوم الرقابة الداخلية ولا اهدافها ولا عناصرها الرئيسية فى ظل استخدام الحاسب عنه فى ظل الاستخدام اليدوى لكن الاختلاف فى الاساليب والاجراءات.

٧.من اهم عناصر الرقابة الداخلية هو (بيئة الرقابة) حيث أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على الرقابة.

٨.استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدى الى تسهيل مهام ودور الاجهزة الرقابية المختلفة على مستوى المؤسسات الرئيسية والفرعية لقدرته القيام بكافة المهام بسرعة هائلة وبوقت قصير ومعلومات صحيحة والمحافظة عليها من كافة الاساليب الغير سليمة.

٩- ان استخدام الانظمة الالكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطات هذه الاجهزة واضحة للاجهزة الرقابية بالتالى سيفعل عملها في تحديد بؤر الفساد الادارى والمالى والى زيادة فاعلية انظمة دعم القرار وتسهيل عمل الاجهزة الرقابية وسيؤدى بالتالي للقضاء على مكامن الفساد.

١٠- ان توفر المعلومات من خلال قاعدة المعلومات وامكانية الوصول اليها سيساعد بازالة الغموض عن الكثير من القضايا ويمكن الرقباء والمفتشين من مراجعة حالات الانحراف والبيانات المتعلقة بآليات الانجاز الناجحة السابقة.

١١- ان اغلب المكلفين بالعمليات الرقابية يتعرضون الى تجاوزات او تهديدات عند اجراء العمليات الرقابية بسبب الاحتكاك المباشر بينهم وبين الموظفين العاملين بالاجهزة التنفيذية.

١٢- ليس هناك نشر واضح وصريح لتقارير دورية تصدرها الجهات التنفيذية تظهر الجوانب السلبية فى نشاطاتها واوجه انفاقها لميزانيتها التشغيلية وتوضيح لعدم القدرة على تحقيق الاستفادة المثلى من ايرادتها بتطوير فعاليتها مما يتطلب التحري عن مثل هذه المعلومات وقد يتطلب ذلك البحث فى الاف الوثائق او التقصي عن الحقائق من خلال الموظفين التنفيذين وسيكون الجهد والوقت المصروف كبير مقابل نتائج غير مؤكدة.

١٣-هناك حاجة دائمة من قبل الرقباء والمفتشين للاستعانة بخبرات متخصصين بنشاط التشكيلات التنفيذية عند قيامهم بعملية الرقابة عليها.

١٤-ان توفر المعلومات من خلال قاعدة المعلومات وامكانية الوصول اليها سيساعد بازالة الغموض عن الكثير من القضايا ويمكن الرقباء والمفتشين من مراجعة آليات الانجاز الناجحة السابقة.

١٥-ان توفر المعلومات من خلال قاعدة المعلومات وامكانية الوصول اليها سيساعد بازالة مكامن الفساد الادارى والمالى لانها ستكون معلنة.

١٦-ان اغلب الموظفين لا يتمتعون بخبرات ومهارات كافية فى استخدام انظمة المعلومات.

١٧- ضعف قناعة المسئولين بالادارة العليا بأهمية استخدام اسلوب الرقابة الإلكترونية.

١٨-نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين فى الاجهزة التنظيمية فى مجال استخدام تقنية المعلومات فى العمل الادارى.

١٩-مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم عند تغير الانظمة الإدارية باستخدام تقنية المعلومات فى العمل الادارى.

٢٠.عدم ملائمة الانظمة واللوائح المعمول بها لتطبيق الرقابة الالكترونية .

٢١-نقص الامكانيات المادية اللازمة لتطبيق الرقابة الالكترونية.

٢٢- ضعف برامج التوعية الاعلامية المواكبة لتطبيق الرقابة الالكترونية.

٢٣- عدم وجود التشريعات القانونية لاعتماد التواقيع والتعامل مع البريد الالكترونى والتحقق من شخصية موفر المعلومات.

القسم الرابع

مشكلات الرقابة الداخلية في ظل نظام

المعاملات المالية الالكترونية

١/٤ مقدمة:

أدى التطور الهائل في أنشطة تشغيل البيانات مع الطفرة الهائلة في وسائل الاتصال الحديثة لوجود انظمة معقدة لتشغيل البيانات باستخدام الحاسب الآلى بالإضافة الي ذلك اقبال الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر لبرمجة انظمتها المالية وتشغيلها آليًا للاستفادة من التطور في الحاسبات الالكترونية المتوسطة والصغيرة من حيث زيادة طاقة التشغيل وانخفاض تكلفة الحصول على هذه الحاسبات.

ويرى (٢١- عقل ٢٠٠٨) ان الاتجاه نحو تشغيل البيانات المحاسبية آليًا باستخدام الحاسبات الالكترونية كان له أثره البالغ على عمليات حصر وتسجيل وحفظ البيانات وبالتالى أدى ذلك الى تطور انظمة الرقابة حتى تتلائم مع التشغيل الالكترونى للبيانات.

٢/٤ إنعكاسات تطبيق نظام المعاملات المالية الالكترونية على الرقابة الداخلية:

أن تقرير (Coso) عمل على توسيع هيكل الرقابة فأصبحت ٥ عناصر بدلاً من ٣ وفقًا للمعيار (SAS55) الصادر عن (AICPA) بعد اضافة عنصرين هما تقدير المخاطر والمتابعة وكرد فعل لصدور تقرير لجنة (Coso) أصدر مجمع المحاسبين القانونين الامريكى في عام ١٩٩٦ المعيار (SAS 78) والذي عرف الرقابة الداخلية بأنه عملية تتأثر بادارة الشركة والعديد من الاطراف ومن خلال تلك العملية يمكن الحصول على تأكيد مناسب وليس مطلقًا يتعلق بالأهداف الآتية (٢٢- عقل ٢٠٠٩) .

١- هدف الأعمال أى تحقيق فعالية وكفاءة العمليات .
٢- إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.
٣- ضمان الالتزام باللوائح والقوانيين.

٣/٤ عناصر الرقابة الداخلية في ظل تطبيق النظام الإلكتروني:

قد يؤدى استخدام النظم الالكترونية احياناً الى غياب المستندات والادلة الملموسة مقارنة بالنظام اليدوى وفضلا عن ذلك فإن النظم قد يستخدمه عدد اكبر من الاشخاص منذ ٣٩ عام وتتضمن الخصائص الناتجة عن طبيعة معالجة البيانات الكترونيا على ما يلى :

أ- عدم وجود (اوغياب) مستندات المدخلات :

يمكن ادخال البيانات مباشرة فى الحاسب الالى دون مستندات تدعم هذه المدخلات ، ففى بعض نظم العمليات المباشرة قد يتم ابدال الاثبات الخطى بالاذن بادخال البيانات الافرادية باجراءات اخرى كأساليب قابلية التصريح الموجودة فى برامج الحاسب الالى .

ب- النقص فى وضوح مسار العمليات المرئية :

قد يتم الاحتفاظ ببعض العمليات فى ملفات الحاسب الالى فقط وفى النظام اليدوى يتم عادة متابعة احدى العمليات من خلال النظام وذلك بفحص المستندات الاصلية ودفاتر الحسابات والسجلات والملفات والتقارير اما فى بيئة النظم الالكترونية فيكون جزء من المعلومات مخزونا بشكل مقروء للالة فقط فضلا عن انها تحفظ لفترة زمنية محددة .

ت- النقص فى المخرجات المرئية :

هناك بعض العمليات او نتائج المعالجة التى قد لا تتم طباعتها فى النظام اليدوى او النظم الالكترونية من المحتمل ان يتم فحص نتائج المعالجة بصورة مرئية ، واما فى بعض لنظم الاخرى فقد لا تتم طباعة نتائج المعالجة او تتم طباعة خلاصة البيانات فقط . فإن عدم وجود المخرجات المرئية قد يؤدى الى ضرورة الوصول الى البيانات المحفوظة على ملفات الحاسب الالى التى لا يمكن قراءتها الا عن طريق الحاسب الالى نفسه .

ث- سهولة الدخول على البيانات وبرامج الحاسب الالى :

يمكن الدخول على البيانات وبرامج الحاسب الالى وتغييرها من خلال استخدام اجهزة الحاسب الالى الموجودة فى مواقع بعيدة عن المنشأة بواسطة اشخاص غير مصرح لهم بذلك من داخل او خارج المنشأة .

٤/٤ مشكلات الرقابة الداخلية في ظل نظام المعاملات الالكترونية:

نتيجة استخدام نظام التشغيل الالكترونى فقد خلق مشكلات في الرقابة الداخلية لم تكن موجودة في النظام اليدوى والتى يعتبر من اهمها :

- الافتقار الى دليل ملموس اثناء المراجعة
- صعوبة الفصل بين الوظائف
- اعتماد بعض الضوابط اليدوية على تشغيل الحاسب
- افتقار الحاسب للحكم الشخصى
- عدم وجود سند جيد للمراجعة:

- سهولة جرائم الغش وصعوبة كشفها
- امكانية التعديل في البيانات
- سهولة نقل البيانات
- فيروسات الحاسب

٥/٤ المشكلات المتعلقة بالبرامج Software:

تتعلق هذه المشكلة بمدى اهتمام مصممى البرامج بتخطيط البرامج بالكفاءة المطلوبة، وفى اقل وقت ممكن، وكتابة البرامج بطريقة يصعب تعديلها، وتنشأ هذه المشكلات من عدة اسباب هى:

- اخطاء في صياغة البرامج وتصميمها.
- عدم استكمال التعديلات على البرامج.
- أخطاء.عدم مرونة البرامج.

٦/٤ المشكلات المتعلقة بالاجهزة Hardware

ولعل اهم هذه المشكلات تقادم اجهزة الحاسب ، وعدم كفاءة الصيانة لها وعدم مراعاة الدقة فى تشغيل اجهزة الحاسب وارتفاع تكلفة اجهزة الحاسب مما يدعو الى الحاجة الى استثمارات مالية عالية وغياب العديد من المعايير اللازمة لتقييم الوفر الاقتصادى فى النظام المحاسبى وكذلك معيار مقياس صافي العائد الاقتصادى.

٧/٤ المشكلات المتعلقة بنقل البيانات (المدخلات)

ان اهم مشكلات نقل البيانات (المدخلات) اخطاء الموظفين وخلل الاجهزة ، الغش والتلاعب، الخلل فى خطوط الاتصال والقوة الكهربائية ، الحرائق والكوارث الطبيعية.

٨/٤ المشكلات المتعلقة بتشغيل البيانات (المعالجة)

ومن اهم هذه المشكلات هى: سوء عملية تخطيط التشغيل وتعطيل استمرار اداء الخدمات وعدم اعداد خدمة المعدات طبقًا للبرامج وعدم توفر قطع الغيار وعدم مراقبة خطوط الاتصالات وعدم وضع معايير لاساليب التشغيل وسوء جدولة العمل مما يؤدى الى ارباك العمل وزيادة الوقت المخصص لادائه وسوء الرقابة والاشراف على التشغيل وعدم وجود المعايير التى تمنع مشغل الحاسب من اجراء اى تعديلات على البيانات والبرامج وعدم وجود المعايير التى تحول دون وجود اخطاء او تزوير او استغلال وقت العمل فى اداء اعمال شخصية.

٩/٤ المشكلات المتعلقة بنقل المعلومات (المخرجات)

ان اخراج المعلومات يتطلب عرضها على الشاشة او تخزينها على اسطوانات او طباعتها ، ولعل اهم المشكلات فى هذا الصدد هى صعوبة رؤية او قراءة المعلومات المطبوعات على الاسطوانات وعدم تحديد بيانات السجل الرقابى الموجود فى آخر ملف والذي يعكس عدد السجلات المنطقية والمادية المحدثة وعدم اعداد ملخصات لبعض بنود البيانات وعدم تسجيل ارصدة الحسابات ومشكلات تتعلق بسرية المعلومات

١٠/٤ المشكلات المتعلقة بالتأهيل العلمى والعملى للمحاسبين:

ان نجاح استخدام الحاسب فى العديد من النشآت يرجع الى كفاءة العناصر البشرية القائمة على تشغيله ومنهم المحاسبين، لذلك فان عدم التأهيل العلمى والعملى لهم يترتب عليه العديد من المشاكل ولعل اهمها:

اخطاء فى التوجيه المحاسبى لبعض العمليات وما يترتب عليها من مدخلات خاطئة، وبالتالى مخرجات خاطئة لا علاقة للحاسب بها و اخطاء عدم استيعاب بعض المحاسبين لقدرات الحاسب حيث نجد فى المجال العملى عدم قناعة بعض المحاسبين بقدرة الحاسب الفائقة على انجاز الاعمال بسرعة، وبقدرته الكبيرة على تخزين البيانات والتأخر فى امداد الحاسب بجميع العمليات اولا بأول حيث ان هذا التأخير يؤدى الى التأخر فى الحصول على المخرجات بالسرعة المطلوبة واخطاء فى التسويات الجردية ، حيث يقوم بعض المحاسبون بإجراء بعض التسويات الجردية بطريقة خاطئة ، وما يترتب على ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئة للحاسب الالكترونى وعدم اهتمام الكليات والجامعات بتطوير مناهجها واعطاء تركيز مكثف على تدريس الحاسب الالكترونىومشاكله في التطبيقات العملية.

١١/٤ المشكلات المتعلقة بالرقابة على الحاسب الإلكترونى:

ان تعدد الرقابة من حيث كونها رقابة مانعة او رقابة وقائية او رقابة مصححة ، وكون تشغيل الحاسب يعتمد بالدرجة الاولى على الانسان ، ولا يمكن منع الانسان من الاخطاء العفوية عند ادخاله للبيانات بالاضافة الى ان الانسان يرفض الرقابة ايا كان نوعها ، لذلك فان اهم مشكلات الرقابة على الحاسب الالكترونى هى مشكلات تتعلق بحدوث الاخطاء والسرعة ، وتتمثل بانعدام الرقابة والتدقيق وعدم حماية الملفات وذلك لعدم قابلية ملفات الحاسب للقراءة بواسطة الانسان ولصعوبة استراجاع البيانات فى حالة فقدها من ذاكرة القائمين على التشغيل الالكترونى والمشكلات المتعلقة باتصاف البيانات بالسرية العالية.

١٢/٤ المشكلات المتعلقة عند استخدام الحاسب

لعل اهم المشكلات التى تتعلق بالمراجعة عند استخدام الحاسب الالكترونى تتمثل فى

(6-Robertson, , 2003)

- عدم استخدام المراجع لاجهزة الكمبيوتر فى الشركة محل المراجعة حيث تقتصر عمليات المراجعة على المراجعة اليدوية.
- تجاهل وسائل الرقابة على معالجة البيانات المصممة لاختبار بعض الحالات منها:
- كيف يعالج المراقب مشكلة عدم وجود موظف ما فصل من العمل ولم يتم ازالة سجله من ملف الرواتب الرئيسي خلال عملية معالجة بيانات نظام الرواتب وماذا يحدث عندما تعالج بيانات بطاقة وقت موظف ما عن الاسبوع الاول مرة اخرى ضمن رواتب الاسبوع الثانى؟ وهل سيحصل هذا الموظف على شكلين كل منهما يخص اسبوع؟ ماذا يحدث عندما يكون هناك موظفان بنفس الاسم او بنفس الرقم بالخطأ؟

١٣/٤ حدود استخدام الحاسب الالكترونى

استناداً الى ما تقدم يمكن القول ان للحاسب الالكترونى حدوداً عند استخدامه ، فعلى الرغم من استخدامه فى معالجة البيانات المحاسبية فى مجال امساك الدفاتر واعداد الرواتب والاجور، واعداد جداول الانتاج واصدار الفواتير والرقابة على المخزون، وكذلك اعداد النماذج المالية والاقتصادية ونماذج المحاكاة واعداد تحليلات الحساسية وتخطيط ومراقبة المشروعات واساليب المباريات الرياضية ، الا انه يعتبر امتدادا وتعميقاً لقدرات الانسان حيث ان الحاسب يقوم بكل ما سبق بسرعة ودقة عالية ولذلك فأن اهم حدوده **(7- Skipper, 1998)**

ولقد قدم معهد المحاسبين الامريكى عدة حلول لمواجهة مخاطر الاختراقات من اهمها ما يلى:

توخى الحذر باعطاء المعلومات الشخصية وذلك بعدم اعطاء المعلومات الشخصية الا للجهات الموثوق بها واستخدام برنامج امن للدخول الى شبكة الانترنت واستخدام بطاقة الدفع المضمونة والحذر من تنزيل برنامج عبر الانترنت غير موثوقة المصدر والحذر من اعطاء الارقام السرية وخصوصا الارقام الخاصة بالدخول على الشبكة على مزودى الخدمة والاحتفاظ بنسخ من العمليات واستخدام المواقع المرخصة.

ومما سبق يرى الباحث ان هناك عدة حلول لمحاولة التغلب على مشاكل الرقابة الداخلية فى ظل نظام المعاملات :

- عدم الابقاء على جهاز الحاسب الالى متصلا بشكل دائم بالشبكة الا عند الاحتياج .

- الاحتفاظ بالملفات والمعلومات الهامة على احد اقراص التخزين القابلة للازالة مثل القرص المرن او القرص الصلب المحمول او الفلاشة.
- حماية الحاسب باستخدام الجدران النارية (firewall).
- اعداد الحاسب وتحميل احدث اصدارات من برامج الحماية والتحذير مثل برامج الحماية من الفيروسات Norton anti-virus وغيره .
- عدم فتح ملفات للقراءة مرسلة من اشخاص غير معلومين او موثوق بهم .
- تشفير البيانات باستخدام الادوات المناسبة .
- الاحتفاظ بكلمات المرور (passwords) بعيدة عن الحاسب وعن الاخرين مع تغييرها بشكل مستمر.
- استخدام تقنيات حديثة مع الرسائل مثل البصمة الالكترونية للرسالة او التوقيع الالكترونى لمرسل الرسالة .

القسم الخامس

الدراسة الميدانية

٥/١ مقدمة

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على آراء عينة البحث في "**تطوير نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي في ظل منظومة المعاملات المالية الإلكترونية**"، بهدف الوقوف على آرائهم في طبيعة وأهمية نظم المعاملات المالية الحكومية ومدى تحقيقها لأهدافها، وتحقيق فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية والمشكلات التي تواجهها، وأساليب خلها، ومخاطر المعاملات الإلكترونية وطرق ضبطها.

٥/٢ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الفئات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتتمثل تلك الفئات فيما يلي:

- الأكاديمين: في كليات التجارة (تخصص محاسبة ومراجعة) في محافظات القاهرة والجيزة والغربية في جامعات القاهرة وعين شمس وطنطا والمعاهد الخاصة.
- المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية. **www.mof.gov.eg**
- المراجعين بمركز معلومات مجلس الوزراء. **www.idsc.gov.eg**

وقد قام الباحث بسحب عينة بلغت ٣٨٤ فرداً من مجتمع الدراسة، وقد استخدم في تحديد حجم العينة الصيغة التالية:

$$n = Z^2 * \frac{P * Q}{D^2}$$

حيث:

P : نسبة الظاهرة في المجتمع ويمكن اعتبارها ٥٠% لأنها تعطي أكبر عدد للعينة.

Q : (١ – نسبة الظاهرة في المجتمع) ، أي (Q = 1-P)

Z : الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة ٩٥% وهي تساوي ١،٩٦.

D : نسبة الأخطاء المسموح بها في حدود ٥%.

n : حجم العينة.

وبالتطبيق في الصيغة السابقة يكون حجم العينة المناسب:

$$n = 1.96^2 * \frac{(0.5) * (0.5)}{0.05^2} = 384$$

٣/٥ الخصائص الديموجرافية لعينة البحث

تشتمل الخصائص الديموجرافية لعينة البحث على النوع، وجهة العمل، والمؤهل الدراسي، وفئات سنوات الخبرة، ، وفيما يلي تلك الخصائص لعينة البحث:

جدول (١) الخصائص الديموجرافية لعينة البحث

الخصائص	الفئات	عدد	نسبة %
النوع	ذكر	٢٦٣	٦٨,٥
	أنثى	١٢١	٣١,٥
جهة العمل	الأكاديميون	١٠٤	٢٧,١
	المحاسبون والمراجعون بوزارة المالية	٢٠٥	٥٣,٤
	المحاسبون والمراجعون بمركز معلومات مجلس الوزراء	٧٥	١٩,٥
المستوى التعليمي	مؤهل جامعي	١٨٩	٤٩,٢
	دراسات عليا	١١٥	٢٩,٩
	ماجستير أو دكتوراه	٨٠	٢٠,٨
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٦	٢٢,٤
	من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	١٠١	٢٦,٣
	من ١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة	٩٥	٢٤,٧
	من ١٥ سنة فأكثر	١٠٢	٢٦,٦
	متوسط سنوات الخبرة = ١٠,٢ سنة		
	الانحراف المعياري = ٥,٥ سنة		
الإجمالي		٣٨٤	١٠٠

يتضح من الجدول رقم(١) أن الخصائص الديموجرافية لعينة البحث وفقاً لما ورد من قوائم الاستقصاء كما يلي:

توزيع عينة الدراسة بحسب النوع: مثل الذكور ما يزيد على ثلثي العينة حيث بلغت النسبة ٦٨,٥%، بينما مثلت نسبة الإناث ما يقارب الثلث بنسبة ٣١,٥%.

توزيع عينة الدراسة بحسب جهة العمل: جاء في الترتيب الأول المحاسبون والمراجعون بوزارة المالية، حيث مثلوا مايزيد على نصف العينة فقد بلغت النسبة ٥٣,٤%، وجاء في الترتيب الثاني الأكاديميون حيث بلغت النسبة ٢٧,١%، كما مثل المحاسبون والمراجعون بمركز معلومات مجلس الوزراء نسبة ١٩,٥% من إجمالي عينة الدراسة.

توزيع عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي: كانت غالبية العينة من الحاصلين على مؤهلات عليا، حيث قاربت نصف العينة فقد بلغت نسبتهم ٤٩,٢% من إجمالي العينة، يلي ذلك الحاصلين على دراسات عليا حيث بلغت النسبة ٢٩,٩%، بينما كانت نسبة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه ٢٠,٨%، مما يدل على أن التأهيل العلمي لأفراد عينة البحث يعتبر مناسباً.

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة: تنوعت خبرة أفراد العينة حيث مثلت الفئات المختلفة لسنوات الخبرة بنسب متقاربة، تراوحت بين ٢٢,٤% للفئة أقل من ٥ سنوات، ٢٦,٦% للفئة أكثر من ١٥ سنة، وبأخذ مراكز الفئات بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة ١٠,٢ سنة، بانحراف معياري ٥,٥ سنة، مما يدل على أن خبرة عينة الدراسة تعتبر مناسبة. ويوضح الشكل التالي توزيع عينة البحث وفقاً للمتغيرات الديموجرفية:

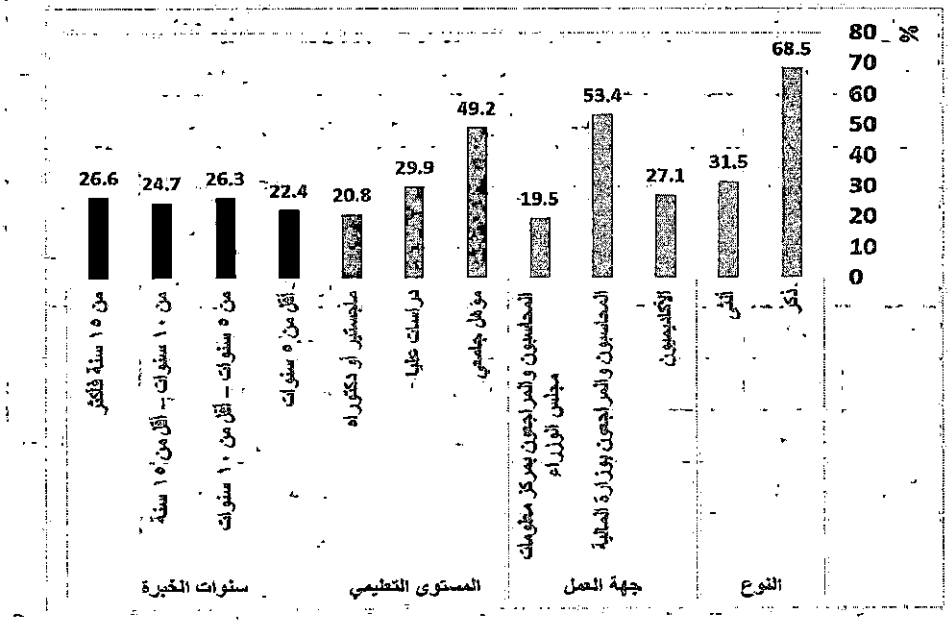

شكل (١) توزيع عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموجرافية

٤/٥ فروض الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة قام الباحث بصياغة الفروض التالية، بهدف إختبارها والتحقق من صحتها:

الفرض الأول: توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصَى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

الفرض الثاني: توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

الفرض الثالث: توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال.

٥/٥ أداة جمع البيانات

قام الباحث بجمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق إعداد قائمة إستقصاء Questionnaire، وقد تم تصميم تلك القائمة بطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف البحث، وتساعد في إختبار فروضه، وقد اشتملت قائمة الاستقصاء على بيانات ديموجرافية، وثلاثة محاور بحثية كما يلي:

المحور الأول: طبيعة نظم المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية.

المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية.

المحور الثالث: مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية.

٥/٦ خطوات إجراء الدراسة

١- قام الباحث بتصميم قائمة إستقصاء تتفق مع أغراض الدراسة وتساعد على اختبار فروضها، وقد اشتملت على بيانات ديموجرافية، وثلاثة أقسام بحثية تمثل متغيرات الدراسة والسابق بيانها، وقد قام بترقيم قوائم الاستقصاء ليسهيل الوصول إليها.

٢- قام الباحث بترميز أسئلة قائمة الاستقصاء حيث تم تعريف متغيرات الدراسة، كما تم إعطاء رمز لكل سؤال يشير إلى رقم المحور ثم رقم العبارة داخل المحور مثل X_{1_01} ترمز للمحور الأول والعبارة الأولى، X_{3_06} ترمز للمحور الثالث والعبارة السادسة، ...، الخ.

٣- تم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبي الخماسي، حيث تم إعطاء أوزان الاستجابات كما يلي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

وبعد أخذ المتوسط المرجح للاستجابات تم تقسيم هذا المدى على درجات الموافقة، حيث أن المدى (٥-١=٤) يوزع علي خمس فئات فيكون طول الفئة ٤/٥=٠،٨٠، كما يلي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١- ١،٧٩	١،٨٠-٢،٥٩	٢،٦٠-٣،٣٩	٣،٤٠-٤،١٩	٤،٢٠-٥

٤- تم إدخال البيانات للحاسب الآلي وقد استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٤، وتم تحليل البيانات، واستخلاص النتائج.

٥/٧. الأساليب الإحصائية المستخدمة

قام الباحث باختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وذلك بإجراء اختبار الاعتمادية والثبات، لمعرفة مدى إمكانية تعميم النتائج التي تم الحصول عليها من العينة على مجتمع الدراسة، وتوصيف المتغيرات من حيث النزعة المركزية والتشتت، وانتهاءً بدراسة الاختلافات بين إستجابات العينة، ودراسة العلاقات بين المتغيرات لاختبار فروض الدراسة وصولاً إلى النتائج والتوصيات، ويمكن توضيح تلك الأساليب كما يلي:

- **مقياس الاعتمادية Reliability:** وذلك من خلال المقياس (ألفا) Cronbatch Alpha وهو مقياس الثبات لأسئلة وعبارات قائمة الاستقصاء، كما تم حساب الاتساق الداخلي Internal Consistency وذلك بحساب معامل ارتباط كل عبارة من عبارات البعد بالدرجة الكلية للبعد، وذلك لمعرفة مدى الوثوق في استجابات عينة البحث على أسئلة قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.
- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics:** لتوصيف متغيرات الدراسة من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي)، والتشتت (الإنحراف المعياري، معامل الاختلاف).
- **معامل الارتباط الخطي لبيرسون Person Correlation Coefficient:** وذلك عن طريق معامل الارتباط الخطي لبيرسون، ومن خلال هذا المعامل سوف يتم تحديد درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة.
- **اختبار مان ويتني Man-Whitney test:** وذلك لاختبار وجود فروق بين استجابات عينة الدراسة، في حالة وجود متغير يقسم العينة إلى مجموعتين (ذكور وإناث)، ويتم اختبار الفرض العدمي والبديل كالتالي:

  الفرض العدمي H_0: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين وسيط استجابات المجموعتين.

  الفرض العدمي H_1: توجد فروق ذات دلالة معنوية بين وسيط استجابات المجموعتين.

  وفي حالة قبول الفرض البديل تكون الفروق والاختلافات لصالح المجموعة ذات الرتب الأكبر.

- **اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wails test:** وذلك لاختبار وجود فروق بين استجابات عينة الدراسة، في حالة وجود متغير يقسم العينة إلى أكثر من مجموعتين أي ثلاث مجموعات فأكثر مثل فئات سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، وجهة العمل، ويتم اختبار الفرض العدمي والبديل كالتالي:

  الفرض العدمي H_0: لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين وسيط إستجابات المجموعات.

  الفرض العدمي H_1: على الأقل توجد فروق ذات دلالة معنوية بين وسيط مجموعتين.

  وفي حالة قبول الفرض البديل يتم ترتيب أهمية المجموعات حسب الرتب الأكبر.

- **تحليل الانحدار البسيط Simple Regression:** حيث تكون العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، وينتج عنه معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل. ومن خلال أسلوب تحليل الانحدار يمكن التحقق من قوة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع باستخدام معامل الارتباط ومعامل التحديد:

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار ما يلي:

- **معامل التحديد R^2:** هو مربع معامل الأرتباط ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل، أي يبين مدى دقة خط الانحدار في تقدير المتغير التابع باستخدام المتغير المستقل.
- **اختبار F test:** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب Sig.، فإذا كان أقل من ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية النموذج.
- **اختبار T test:** وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعلمة الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب Sig. فإذا كان أقل من ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.

وفيما يلي تطبيق هذه الأساليب على متغيرات الدراسة:

٨/٥ مقياس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدارسة

تتضمن مقاييس صدق وثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة صدق الإستبيان عن طريق صدق المقياس (الاتساق الداخلي Internal consistency)، ومقياس الثبات Reliabilty، وفيما يلي نتائج تلك الاختبارات.

صدق المقياس (الاتساق الداخلي: Intenal Validity)

يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستقصاء مع المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للعبارات وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستقصاء، والمتوسط العام المحور الذي تنتمي إليه تلك العبارة، وفيما يلي نتائج الاتساق الداخلي:

المحور الأول: طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية

يوضح الجدول التالي رقم ٢ معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية"، والمتوسط العام للمحور:

جدول (٢) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية"، والمتوسط العام للمحور

العبارات	معاملات الارتباط
X_{1_01} يمكن تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية في تقديم خدمة متميزة للمواطن بأسرع وقت وأقل جهد.	٠,٧٣٠**
X_{1_02} ساعد تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي على تسهيل إجراءات صرف مستحقات الجهات غير الحكومية.	٠,٥٦٣**
X_{1_03} يمكن تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي وزير المالية الحق في السحب على حساب أي بنك لدى البنك المركزي.	٠,٧٥٠**
X_{1_04} تعاون المعاملات المالية الإلكترونية من تحقيق الشفافية الحكومية من أجل الإتاحة الكاملة لكافة المعلومات المرتبطة بالقرار.	٠,٧٠٠**
X_{1_05} بالرغم من الإيجابيات التي يحققها تطبيق النظام الإلكتروني إلا أن له أثر سلبي على انتشار البطالة.	٠,٥٧٣**
X_{1_06} لكي نضمن نجاح تطبيق النظام الإلكتروني يجب وضع لوائح وتشريعات قانونية تحافظ على حقوق والزامات المتعاملين.	٠,٧٣٩**
X_{1_07} من أهم انعكاسات تطبيق نظم المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء.	٠,٧٠١**
X_{1_08} عند تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية يجب مراعاة التوافق بين النظام والتدفق السريع لمدخلات البيانات.	٠,٧٢٤**
X_{1_09} تساعد فعالية تطبيق النظام الإلكتروني على تلبية حاجات المستخدمين والمنظمة والجات التي تتعامل معها.	٠,٧٤٦**
X_{1_10} يختلف مفهوم أمن المعلومات عن سرية المعلومات، فالسرية تعني عدم إفشاء المعلومات، والأمن يتناول كيفية حفظ المعلومات.	٠,٥٩٤**

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١)

يوضح الجدول أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت بين ٠,٥٦٣، ٠,٧٥٠ وأنها دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر البعد صادق لما وضع لقياسه.

المحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية

يوضح الجدول التالي رقم ٣ معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية"، والمتوسط العام للمحور:

جدول (٣) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني " نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية"، والمتوسط العام للمحور

العبارات	معاملات الارتباط
X_{2_01} يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية وحماية الأصول وأموال المنشأة.	٠,٧٤٦**
X_{2_02} تضمن الرقابة الداخلية دقة نوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي تستند على المبادئ المحاسبية.	٠,٦٦٠**
X_{2_03} يتوقف نجاح الهيكل التنظيمي في تحقيق أهدافه الرقابية على قدر تمتعه بالمرونة الكافية لمقابلة أي تغير في المستقبل.	٠,٧٦٦**
X_{2_04} يعتمد النظام الفعال للمراقبة الداخلية على توافر قدر كاف من الإشراف الإداري على تنفيذ الواجبات والمسئوليات الموكلة إليه.	٠,٧٩٩**
X_{2_05} تقع مسئولية وضع نظام للمراقبة الداخلية على عاتق إدارة المنشأة، أما فحص وتقويم هذا النظام يقع على عاتق مراقب الحسابات.	٠,٦٠٤**
X_{2_06} تتوقف كمية الاختبارات التي سيعتمد عليها مراقب الحسابات في فحصه للدفاتر والسجلات على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلاً.	٠,٧٥٤**
X_{2_07} يجب على المراقب بعد الانتهاء من فحص وتقويم نظام المراقبة إحاطة الإدارة علماً بنقاط الضعف التي اكتشفها في الوقت المناسب.	٠,٨١٠**
X_{2_08} يعمل نظام المراقبة الداخلية على ضرورة احترام التشريعات القانونية وسياسة المنشأة وإجراءاتها.	٠,٦٥٦**

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١)

يوضح الجدول رقم ٣ أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت بين ٠,٦٠٤، ٠,٨١٠ وأنها دالة عند مستوى معنوية α=0.01 وبذلك يعتبر البعد صادق لما وضع لقياسه.

المحور الثالث: مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية

يوضح الجدول التالي رقم ٤ معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث "مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية "، والمتوسط العام للمحور:

جدول (٤) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث "مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية "، والمتوسط العام للمحور

العبارات	معاملات الارتباط
X_{3_01} معالجة البيانات في النظام الإليكتروني قد يترتب عليه تخطي الجانب الأمني في حماية البيانات المحاسبية، حيث أن سرعة تنفيذ العمليات يؤدي إلى حذف أو تعديل غير مرغوب للبيانات المحاسبية.	٠,٧١٤**
X_{3_02} تعتبر الرقابة الداخلية على المدخلات من أكثر نظم الرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية أهمية لوجود بعض المشاكل من أهمها عدم وجود مستند أصل للمعاملات المالية.	٠,٦٨١**
X_{3_03} تتمثل مشاكل الرقابة الداخلية في عمليات التشغيل في عدم قدرة الحاسب في التحكم في نتائج التشغيل.	٠,٦٩٧**
X_{3_04} يتم تحقيق الرقابة على العمالة الفنية في ظل النظام الإلكتروني من خلال الفصل في الاختصاصات بين قسم التشغيل الإلكتروني، وبين الأقسام المستخدمة لخدمات قسم التشغيل الإلكتروني.	٠,٦٨٤**
X_{3_05} تمثل أهم المشاكل والمخاطر في النظام الإلكتروني في عملية التخزين للمعلومات، حيث يسهل سرقة المعلومات المخزنة أو تغييرها دون ترك أي أثر.	٠,٧٥٨**
X_{3_6} تطور نظام المعاملات الإلكترونية يستدعي إجراء فحص لوسائل التحكم والرقابة الداخلية على هذا النظام والاهتمام بكفاءة وفعالية النظم المحاسبية الإلكترونية.	٠,٧٣٧**

(**) ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١)

يوضح الجدول رقم ٤ أن معاملات الارتباط المبينة قد تراوحت بين ٠,٦٨١، ٠,٧٥٨ وأنها دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.01$ وبذلك يعتبر البعد صادق لما وضع لقياسه.

مقاييس الثبات: Reliabilty

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الإستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وتم قياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل الثبات (Cronbatch alpha) وذلك لقياس مدى إعتمادية Reliability النتائج المتحصل عليها من العينة، ولاختبار ثبات المقاييس التي استخدمها الباحث، ومدى إمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر، ١٠٠%، وإذا زاد هذه المقياس عن ٦٠% أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة، وفيما يلي تطبيق هذا المقياس على محاور الدراسة:

جدول (٥) مقاييس الثبات Reliabilty لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات Alfa	معامل الصدق (*)
طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية	١٠	٠,٨٦٥	٠,٩٣٠
نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية	٦	٠,٨٨٥	٠,٩٤١
مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية	٦	٠,٧٩٤	٠,٨٩١
كل العبارات	٢٤	٠,٩٤١	٠,٩٧٦

(*) معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات

يتضح من الجدول رقم(٥) أن (معامل الثبات) قيمة ألفا قد بلغت ٠,٩٤٤ على استمارة الاستقصاء ككل (كل العبارات)، وعلى مستوى المحاور قد تراوحت بين ٠,٧٩٤، ٠,٨٨٥ والذي انعكس على مستوى الصدق فقد تراوح بين ٠,٨٩١، ٠,٩٤١، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت ٦٠% مما يدل على ثبات استجابات العينة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

٩/٥ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة توصيف تلك المتغيرات من حيث النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي)، والتشتت (الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف) بهدف تحديد الأهمية النسبية لتلك المتغيرات وترتيبها حسب تلك الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، وفيما يلي نتائج توصيف المتغيرات:

الإحصاء الوصفي للمحور الأول: طبيعة وأهمية نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية:

يوضح الجدول التالي رقم (٦) الإحصاء الوصفي لطبيعة وأهمية نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية:

جدول (٦) الإحصاء الوصفي لطبيعة و أهمية نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
X_{1_01} يمكن تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية في تقديم خدمة متميزة للمواطن بأسرع وقت وأقل جهد.	٣,٩٦	٧٩,٢	١,٢٠	٣٠,٢	٦٩,٨	موافق	٥
X_{1_02} ساعد تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي على تسهيل إجراءات صرف مستحقات الجهات غير الحكومية.	٣,٢٤	٦٤,٨	١,٤٢	٤٣,٧	٥٦,٣	محايد	٩
X_{1_03} يمكن تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي وزير المالية الحق في السحب على حساب أي بنك لدى البنك المركزي.	٤,٠٩	٨١,٨	١,١٣	٢٧,٧	٧٢,٣	موافق	٣
X_{1_04} تعاون المعاملات المالية الإلكترونية من تحقيق الشفافية الحكومية من أجل الإتاحة الكاملة لكافة المعلومات المرتبطة بالقرار.	٣,٨٤	٧٦,٨	١,٢٢	٣١,٨	٦٨,٢	موافق	٧
X_{1_05} بالرغم من الإيجابيات التي يحققها تطبيق النظام الإلكتروني إلا أن له أثر سلبي على انتشار البطالة.	٢,٢٨	٤٥,٦	١,١٥	٥٠,٦	٤٩,٤	غير موافق	١٠
X_{1_06} لكي نضمن نجاح تطبيق النظام الإلكتروني يجب وضع لوائح وتشريعات قانونية تحافظ على حقوق والزامات المتعاملين.	٤,٠٢	٨٠,٤	١,١١	٢٧,٧	٧٢,٣	موافق	٤
X_{1_07} من أهم انعكاسات تطبيق نظم المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء	٣,٩٤	٧٨,٨	١,١٩	٣٠,٢	٦٩,٨	موافق	٦
X_{1_08} عند تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية يجب مراعاة التوافق بين النظام والتدفق السريع لمدخلات البيانات.	٤,٢٤	٨٤,٨	٠,٨٨	٢٠,٧	٧٩,٣	موافق بشدة	١
X_{1_09} تساعد فعالية تطبيق النظام الإلكتروني على تلبية حاجات المستخدمين والمنظمة والجات التي تتعامل معها.	٤,١٥	٨٣,٠	١,٠٥	٢٥,٣	٧٤,٧	موافق	٢
X_{1_10} يختلف مفهوم أمن المعلومات عن سرية المعلومات، فالسرية تعني عدم إفشاء المعلومات، والأمن يتناول كيفية حفظ المعلومات.	٣,٧٤	٧٤,٨	١,٢٩	٣٤,٦	٦٥,٤	موافق	٨
X_1 طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية	٣,٧٥	٧٥,٠	٠,٧٩	٢١,٠	٧٩,٠	موافق	

يتضح من الجدول رقم (٦) أن درجة الموافقة على "طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية" على المستوى العام "**موافق**"، بمتوسط استجابات ٣,٧٥، وبنسبة اتفاق ٧٩%، وعلى مستوى العبارات جاءت النتائج كما يلي:

جاء في الترتيب الأول العبارة الثامنة "X_{1_08} عند تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية يجب مراعاة التوافق بين النظام والتدفق السريع لمدخلات البيانات" حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق بشدة**"، كما بلغ متوسط الاستجابات ٤,٢٤، مما يدل على الأهمية القصوى لتلك العبارة من وجهة نظر العينة.

يلي ذلك العبارات (X_{1_09} تساعد فعالية تطبيق النظام الإلكتروني على تلبية حاجات المستخدمين والمنظمة والجات التي تتعامل معها، X_{1_03} يمكن تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي وزير المالية الحق في السحب على حساب أي بنك لدى البنك المركزي، X_{1_06} لكي نضمن نجاح تطبيق النظام الإلكتروني يجب وضع لوائح وتشريعات قانونية تحافظ على حقوق والزامات المتعاملين، X_{1_01} يمكن تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية في تقديم خدمة متميزة للمواطن بأسرع وقت وأقل جهد، X_{1_07} من أهم انعكاسات تطبيق نظم المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الأخطاء، X_{1_04} تعاون المعاملات المالية الإلكترونية من تحقيق الشفافية الحكومية من أجل الإتاحة الكاملة لكافة المعلومات المرتبطة بالقرار، X_{1_10} يختلف مفهوم أمن المعلومات عن سرية المعلومات، فالسرية تعني عدم إفشاء المعلومات، والأمن يتناول كيفية حفظ المعلومات)، حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق**"، كما تراوح متوسط الاستجابات بين ٤,١٥، ٣,٧٤، مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر العينة.

جاءت درجة الموافقة "**محايد**" على العبارة الثانية "X_{1_02} ساعد تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي على تسهيل إجراءات صرف مستحقات الجهات غير الحكومية"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣,٢٤، مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر العينة.

لم توافق عينة البحث على العبارة الخامسة "X_{1_05} بالرغم من الإيجابيات التي يحققها تطبيق النظام الإلكتروني إلا أن له أثر سلبي على انتشار البطالة" حيث جاءت درجة الموافق "**غير موافق**"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢,٢٨، مما يدل على أن العينة لم توافق على وجود أثر سلبي لتطبيق النظام الإلكتروني على انتشار البطالة.

نخلص من ذلك إلى وعي عينة الدراسة بطبيعة وأهمية نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية.

الإحصاء الوصفي للمحور الثاني: نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية:

يوضح الجدول التالي رقم (٧) الإحصاء الوصفي لنظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية:

جدول (٧) الإحصاء الوصفي لنظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
X_{2_01} يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية وحماية الأصول وأموال المنشأة.	٣,٨٥	٧٧,٠	١,٢٠	٣١,٠	٦٩,٠	موافق	٥
X_{2_02} تضمن الرقابة الداخلية دقة نوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي تستند على المبادئ المحاسبية.	٣,٧٣	٧٤,٦	١,٢٨	٣٤,٢	٦٥,٨	موافق	٦
X_{2_03} يتوقف نجاح الهيكل التنظيمي في تحقيق أهدافه الرقابية على قدر تمتعه بالمرونة الكافية لمقابلة أي تغير في المستقبل.	٤,٢١	٨٤,٢	٠,٩٨	٢٣,٣	٧٦,٧	موافق بشدة	٢
X_{2_04} يعتمد النظام الفعال للمراقبة الداخلية على توافر قدر كاف من الإشراف الإداري على تنفيذ الواجبات والمسئوليات الموكلة إليه.	٤,١٩	٨٣,٨	٠,٩٨	٢٣,٣	٧٦,٧	موافق	٣
X_{2_05} تقع مسئولية وضع نظام للمراقبة الداخلية على عاتق إدارة المنشأة، أما فحص وتقويم هذا النظام يقع على عاتق مراقب الحسابات.	٣,٢٤	٦٤,٨	١,٣٨	٤٢,٧	٥٧,٣	محايد	٨
X_{2_06} تتوقف كمية الاختبارات التي سيعتمد عليها مراقب الحسابات في فحصه للدفاتر والسجلات على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلاً.	٤,١٣	٨٢,٦	١,٠٨	٢٦,١	٧٣,٩	موافق	٤
X_{2_07} يجب على المراقب بعد الانتهاء من فحص وتقويم نظام المراقبة إحاطة الإدارة علماً بنقاط الضعف التي اكتشفها في الوقت المناسب.	٤,٢٥	٨٥,٠	٠,٩١	٢١,٣	٧٨,٧	موافق بشدة	١
X_{2_08} يعمل نظام المراقبة الداخلية على ضرورة احترام التشريعات القانونية وسياسة المنشأة وإجراءاتها.	٣,٣٥	٦٧,٠	١,٤٥	٤٣,٢	٥٦,٨	محايد	٧
X_2 نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية	٣,٨٧	٧٧,٤	٠,٨٢	٢١,٣	٧٨,٧	موافق	

يتضح من الجدول رقم ٧ أن درجة الموافقة على "نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية" على المستوى العام "**موافق**"، بمتوسط استجابات ٣,٨٧، وبنسبة اتفاق ٧٨,٧%، وعلى مستوى العبارات جاءت النتائج كما يلي:

جاء في الترتيب الأول العبارتان السابعة والثالثة (X_{2_07} يجب على المراقب بعد الانتهاء من فحص وتقويم نظام المراقبة إحاطة الإدارة علماً بنقاط الضعف التي اكتشفها في الوقت المناسب، X_{2_03} يتوقف نجاح الهيكل التنظيمي في تحقيق أهدافه الرقابية على قدر تمتعه بالمرونة الكافية لمقابلة أي تغير في المستقبل) حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق بشدة**"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤,٢٥، ٤,٢١ على التوالي، مما يدل على الأهمية القصوى لأهمية المراجعة الداخلية، وضرورة أخذ

تقاريرها في الاعتبار من قبل الإدارة، وخاصة فيما يتعبق بنقاط الضعف أو القصور التي يكتشفها نظام المراقبة.

يلي ذلك في الأهمية العبارات (X_{2_04} يعتمد النظام الفعال للمراقبة الداخلية على توافر قدر كافٍ من الإشراف الإداري على تنفيذ الواجبات والمسئوليات الموكلة إليه، X_{2_06} تتوقف كمية الاختبارات التي سيعتمد عليها مراقب الحسابات في فحصه للدفاتر والسجلات على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلاً، X_{2_01} يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية وحماية الأصول وأموال المنشأة، X_{2_02} تضمن الرقابة الداخلية دقة نوعبة المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي تستند على المبادئ المحاسبية) حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق**"، حيث تراوح متوسط الاستجابات بين ٤,١٩، ٣,٧٣، مما يدل على أن هذه العبارت قد بلغت حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر العينة.

جاءت درجة الموافقة "**محايد**" على العبارتين الثامنة والخامسة (X_{2_08} يعمل نظام المراقبة الداخلية على ضرورة احترام التشريعات القانونية وسياسة المنشأة وإجراءاتها، X_{2_05} تقع مسئولية وضع نظام للمراقبة الداخلية على عاتق إدارة المنشأة، أما فحص وتقويم هذا النظام يقع على عاتق مراقب الحسابات)، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٣,٣٥، ٣,٢٤ على التوالي، مما يدل على أن العباراتين لم تبلغا حيز القبول والاستحسان من وجهة نظر العينة، مما يدل على وجود قصور في التوافق بين نظام المراقبة الداخلية واحترام التشريعات القانونية وسياسة المنشأة وإجراءاتها.

نخلص من ذلك إلى وعي عينة الدراسة بأهمية نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية.

الإحصاء الوصفي للمحور الثالث: مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية

يوضح الجدول التالي رقم (٨) الإحصاء الوصفي لمخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية:

جدول (٨) الإحصاء الوصفي لمخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي النسبي%	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاتفاق %	درجة الموافقة	ترتيب
X_{3_01} معالجة البيانات في النظام الإلكتروني قد يترتب عليه تخطي الجانب الأمني في حماية البيانات المحاسبية، حيث أن سرعة تنفيذ العمليات يؤدي إلى حذف أو تعديل غير مرغوب للبيانات المحاسبية.	٢,٤١	٤٨,٢	١,٢١	٥٠,١	٤٩,٩	غير موافق	٦
X_{3_02} تعتبر الرقابة الداخلية على المدخلات من أكثر نظم الرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية أهمية لوجود بعض المشاكل من أهمها عدم وجود مستند أصل للمعاملات المالية.	٤,٣٨	٨٧,٦	٠,٧٢	١٦,٥	٨٣,٥	موافق بشدة	١
X_{3_03} تتمثل مشاكل الرقابة الداخلية في عمليات التشغيل في عدم قدرة الحاسب في التحكم في نتائج التشغيل.	٢,٤٢	٤٨,٤	١,٢٠	٤٩,٨	٥٠,٢	غير موافق	٥
X_{3_04} يتم تحقيق الرقابة على العمالة الفنية في ظل النظام الإلكتروني من خلال الفصل في الاختصاصات بين قسم التشغيل الإلكتروني، وبين الأقسام المستخدمة لخدمات قسم التشغيل الإلكتروني.	٤,١٧	٨٣,٤	٠,٩٩	٢٣,٦	٧٦,٤	موافق	٣
X_{3_05} تمثل أهم المشاكل والمخاطر في النظام الإلكتروني في عملية التخزين للمعلومات، حيث يسهل سرقة المعلومات المخزنة أو تغييرها دون ترك أي أثر.	٣,٦٥	٧٣,٠	١,٣٢	٣٦,٣	٦٣,٧	موافق	٤
X_{3_06} تطور نظام المعاملات الإلكترونية يستدعي إجراء فحص لوسائل التحكم والرقابة الداخلية على هذا النظام والاهتمام بكفاءة وفعالية النظم المحاسبية الإلكترونية.	٤,٢٥	٨٥,٠	٠,٩١	٢١,٥	٧٨,٥	موافق بشدة	٢
X_3 مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية	٣,٥٥	٧٠,٩	٠,٧٦	٢١,٤	٧٨,٦	موافق	

يتضح من الجدول رقم (٨) أن درجة الموافقة على "مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية" على المستوى العام "**موافق**"، بمتوسط استجابات ٣,٥٥، وبنسبة اتفاق ٧٨,٦%، وعلى مستوى العبارات جاءت النتائج كما يلي:

جاء في الترتيب الأول العبارتان الثانية والسادسة (X_{3_02} تعتبر الرقابة الداخلية على المدخلات من أكثر نظم الرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية أهمية لوجود بعض المشاكل من أهمها عدم وجود مستند أصل للمعاملات المالية، X_{3_06} تطور نظام المعاملات الإلكترونية يستدعي إجراء فحص لوسائل التحكم والرقابة الداخلية على هذا النظام والاهتمام بكفاءة وفعالية النظم المحاسبية الإلكترونية) حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق بشدة**"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤,٣٨، ٤,٢٥ على التوالي، مما يدل على الأهمية القصوى لأهمية المراجعة الداخلية على المدخلات.

يلي ذلك في الأهمية العبارتان الرابعة والخامسة (X_{3_04} يتم تحقيق الرقابة على العمالة الفنية في ظل النظام الإلكتروني من خلال الفصل في الاختصاصات بين قسم التشغيل الإلكتروني، وبين الأقسام المستخدمة لخدمات قسم التشغيل الإلكتروني، X_{3_05} تمثل أهم المشاكل والمخاطر في النظام

الإلكتروني في عملية التخزين للمعلومات، حيث يسهل سرقة المعلومات المخزنة أو تغييرها دون ترك أي أثر) حيث بلغت درجة الموافقة "**موافق**"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٤,١٧، ٣,٦٥ على الترتيب، مما يدل على أنها بلغت حيز القبول من وجهة نظر عينة الدراسة.

لم توافق عينة البحث على العبارتين الثالثة والأولى (X_{3_03} تتمثل مشاكل الرقابة الداخلية في عمليات التشغيل في عدم قدرة الحاسب في التحكم في نتائج التشغيل، X_{3_01} معالجة البيانات في النظام الإلكتروني قد يترتب عليه تخطي الجانب الأمني في حماية البيانات المحاسبية، حيث أن سرعة تنفيذ العمليات يؤدي إلى حذف أو تعديل غير مرغوب للبيانات المحاسبية) حيث بلغت درجة الموافقة "**غير موافق**"، حيث بلغ متوسط الاستجابات ٢,٤٢، ٢,٤١ على الترتيب، مما يدل على أنها لم تبلغ حيز القبول من وجهة نظر العينة.

٥/١٠ اختبار فروض الدراسة

اختبار الفرض الأول: توجد اختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

ولاختبار هذا الفرض تم اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بحسب (النوع، وجهة العمل، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي) وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٩) اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بحسب المتغيرات الديموجرافية

المتغير	الفئة	عدد الحالات	متوسط الرتب	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
النوع	ذكر	٢٦٣	١٨٨,٦٧	مان ويتني Z	٠,٩٩٨	٠,٣١٨
	أنثى	١٢١	٢٠٠,٨١			
جهة العمل	الأكاديميون	١٠٤	١٩٠,٦٢	كروسكال ويلز Chi Square	١٩,٤٤٢	٠,٠٠٠
	وزراة المالية	٢٠٥	٢١٠,٨٣			
	مركز معلومات مجلس الوزراء	٧٥	١٤٥,٠١			
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٦	١٣٠,٧٣	كروسكال ويلز Chi Square	٨٠,٢٦٥	٠,٠٠٠
	من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	١٠١	١٨٣,٣٢			
	من ١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة	٩٥	٢٧٣,٦٨			
	١٥ سنة فأكثر	١٠٢	١٧٨,٠٦			
المؤهل العلمي	مؤهل عال	١٨٩	١٩٤,٨٩	كروسكال ويلز Chi Square	٠,٣٦٤	٠,٨٣٣
	دراسات عليا	١١٥	١٩٣,٠٧			
	ماجستير أو دكتوراه	٨٠	١٨٦,٠٣			

يتضح من الجدول رقم (٩) أن استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها كما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات المستقصى منهم تعزى إلى كل من متغير النوع والمؤهل العلمي، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار مان-ويتنى ٠,٣١٨ أكبر من ٠,٠٥ (النوع) مما يدل على قبول فرض العدم، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز (المؤهل العلمي) ٠,٨٣٣ أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول فرض العدم.

- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة حيث كان مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز أقل من ٠,٠١ مما يؤكد معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات" حيث بلغ متوسط الرتب ٢٧٣,٦٨، ١٨٣,٣٢ على التوالي، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "١٥ سنة فأكثر"، "أقل من ٥ سنوات" حيث بلغ متوسط الرتب ١٧٨,٠٦، ١٣٠,٧٣ على التوالي، أي أن المستقصى منهم في فئات الخبرة المتوسطة أكثر إدراكاً لتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها، بينما كان هذا الإدراك أقل لدى قليلي الخبرة لقلة خبرتهم ومعرفتهم بالمعاملات الإلكترونية، وكذلك ذوي الخبرة المرتفعة لتعودهم على الأنظمة اليدوية، وتخوفهم من التحول إلى النظام الإلكتروني، مما يدل على رفض فرض العدم.

- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب جهة العمل حيث كان مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز أقل من ٠,٠١ مما يؤكد معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد كانت أعلى الفئات هم العاملين بوزارة المالية حيث بلغ متوسط الرتب ٢١٠,٨٣ وذلك نظراً لأنهم المعنيين الأساس بالموضوع، يلي ذلك الأكاديميين حيث بلغ متوسط الرتب ١٩٠,٦٢ وذلك لمعرفتهم الأكاديمية والنظرية بالموضع، وفي الترتيب الأخير فئة العاملين بمركز معلومات مجلس الوزراء حيث بلغ متوسط الرتب ١٤٥,٠١، مما يدل على رفض فرض العدم.

نخلص من ذلك إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها تعزى إلى متغيري (النوع، والمؤهل العلمي) بينما توجد فروق ذات دلالة معنوية تعزى إلى متغيري (جهة العمل، وسنوات الخبرة).

نخلص من ذلك إلى القبول الجزئي لفرض الدراسة الأول.

ويوضح الشكل التالي رقم ٢ متوسط استجابات العينة حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بحسب المتغيرات الديموجرافية:

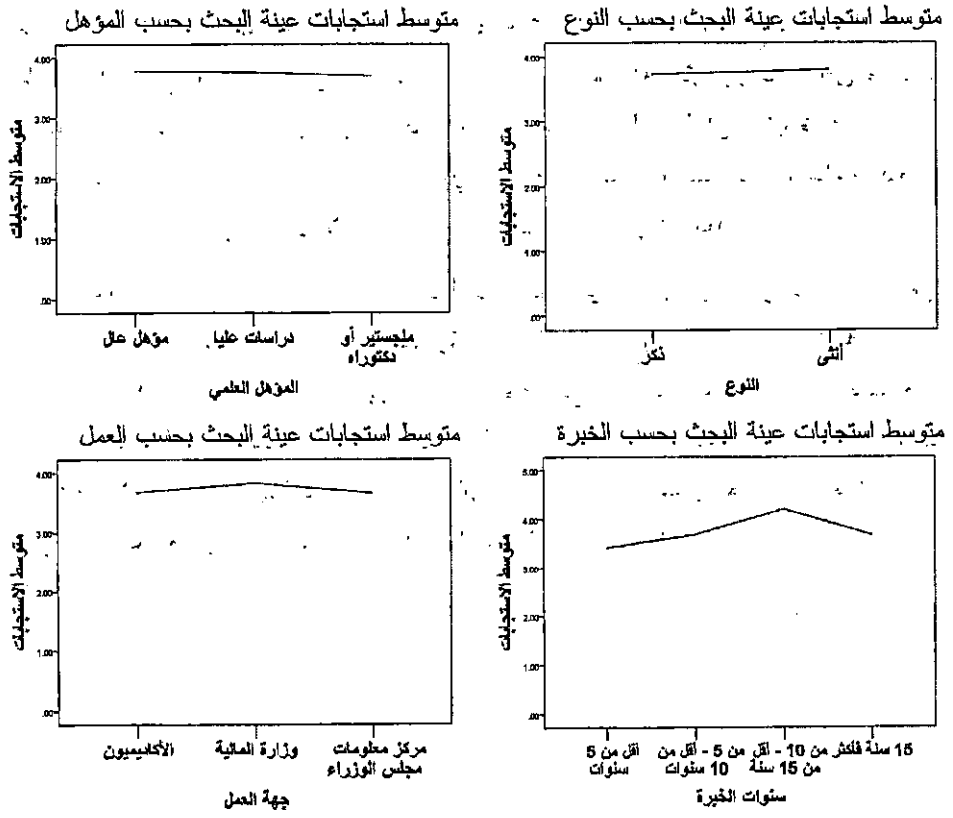

شكل (٢) متوسط استجابات العينة حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بحسب المتغيرات الديموجرافية

اختبار الفرض الثاني: توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ولاختبار هذا الفرض تم اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بحسب (النوع، وجهة العمل، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي) وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٠) اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بحسب المتغيرات الديموجرافية

المتغير	الفئة	عدد الحالات	متوسط الرتب	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
النوع	ذكر	٢٦٣	١٩٢,٦١	مان ويتني Z	٠,٠٢٨	٠,٩٧٨
	أنثى	١٢١	١٩٢,٢٧			
جهة العمل	الأكاديميون	١٠٤	١٧٧,٠٧	كروسكال ويلز Chi Square	٧,٤٩٦	٠,٠٢٤
	وزراة المالية	٢٠٥	٢٠٦,٩٣			
	مركز معلومات مجلس الوزراء	٧٥	١٧٤,٤٥			
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٦	١٨٢,٨٥	كروسكال ويلز Chi Square	١٤,٣٥١	٠,٠٠٢
	٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	١٠١	١٧٢,٢٠			
	١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة	٩٥	٢٢٨,٥٤			
	١٥ سنة فأكثر	١٠٢	١٨٧,١٧			
المؤهل العلمي	مؤهل عال	١٨٩	١٩٦,٦٩	كروسكال ويلز Chi Square	٠,٥٣٣	٠,٧٦٦
	دراسات عليا	١١٥	١٨٨,٣٧			
	ماجستير أو دكتوراه	٨٠	١٨٨,٥٤			

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بحسب المتغيرات الديموجرافية كما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات المستقصى منهم تعزى إلى كل من متغير النوع والمؤهل العلمي، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار مان ويتنى ٠,٩٧٨ أكبر من ٠,٠٥ (النوع) مما يدل على قبول فرض العدم، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز (المؤهل العلمي) ٠,٧٦٦ أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول فرض العدم.

- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة حيث كان مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز ٠,٠٠٢ أقل من ٠,٠١ مما يؤكد معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "١٥ سنة فأكثر" حيث بلغ متوسط الرتب ٢٢٨,٥٤، ١٨٧,١٧ على التوالي، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "أقل من ٥ سنوات"، "من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات"، حيث بلغ متوسط الرتب ١٨٢,٨٥، ١٧٢,٢٠ على التوالي، أي أنه كلما زادت الخبرة زاد الإدراك لأهمية تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ، مما يدل على رفض فرض العدم.

- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب جهة العمل حيث كان مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز ٠,٠٢٤ أقل من ٠,٠١ مما يؤكد معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ؛ وقد كانت أعلى الفئات هم العاملين بوزارة المالية حيث بلغ متوسط الرتب ٢٠٦,٩٣ وذلك نظراً لأنهم المعنيين الأساس بالموضوع، يلي ذلك الأكاديميين حيث بلغ متوسط الرتب ١٧٧,٠٧ وذلك لمعرفتهم الأكاديمية والنظرية بالموضوع، وفي الترتيب الأخير فئة العاملين بمركز معلومات مجلس الوزراء حيث بلغ متوسط الرتب ١٧٤,٤٥، مما يدل على رفض فرض العدم.

شكل (٣) متوسط استجابات العينة حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بحسب المتغيرات الديموجرافية

متوسط استجابات عينة البحث بحسب النوع

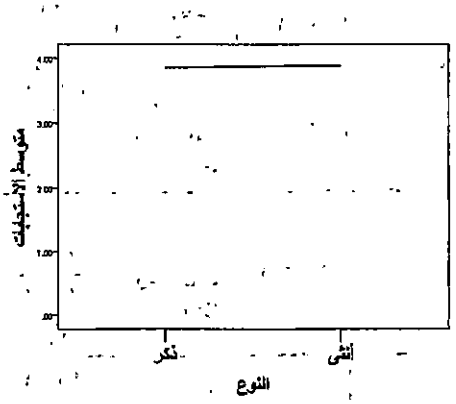

متوسط استجابات عينة البحث بحسب المؤهل

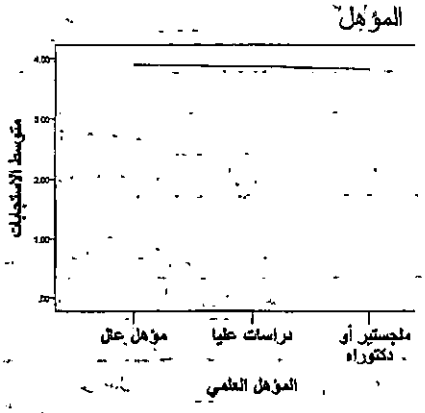

متوسط استجابات عينة البحث بحسب الخبرة

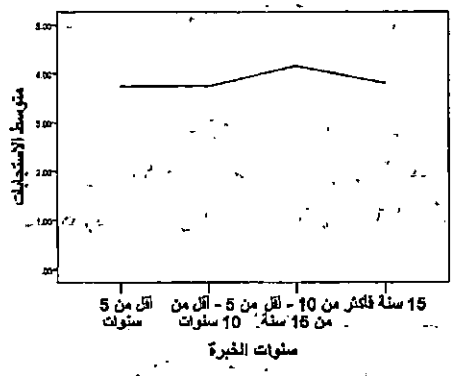

متوسط استجابات عينة البحث بحسب العمل

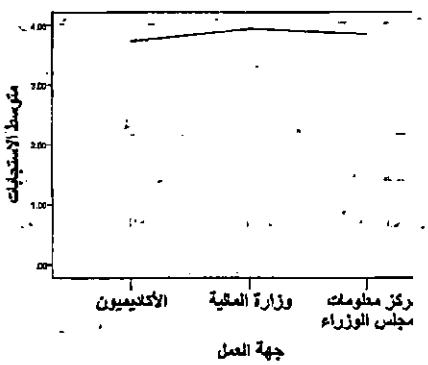

اختبار الفرض الثالث: توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال:

ولاختبار هذا الفرض تم اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بحسب (النوع، وجهة العمل، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي) وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١) اختبار وجود اختلافات بين استجابات المستقصى منهم حول مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بحسب المتغيرات الديموجرافية

المتغير	الفئة	عدد الحالات	متوسط الرتب	نوع الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية
النوع	ذكر	٢٦٣	١٩٣,٠٥	مان ويتني Z	٠,١٤٤	٠,٨٨٦
	أنثى	١٢١	١٩١,٣١			
جهة العمل	الأكاديميون	١٠٤	١٨٦,٢٠	كروسكال ويلز Chi Square	٣,٧٠٩	٠,١٥٦
	وزراة المالية	٢٠٥	٢٠٢,٠٢			
	مركز معلومات مجلس الوزراء	٧٥	١٧٥,٢٢			
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٨٦	١٥٣,٢٧	كروسكال ويلز Chi Square	٢٩,٣٤٩	٠,٠٠٠
	٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات	١٠١	١٨٧,٤٤			
	١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة	٩٥	٢٤٠,٣٦			
	١٥ سنة فأكثر	١٠٢	١٨٦,٠١			
المؤهل العلمي	مؤهل عال	١٨٩	١٩٤,١٧	كروسكال ويلز Chi Square	٠,٦٠٠	٠,٧٤١
	دراسات عليا	١١٥	١٨٦,١٦			
	ماجستير أو دكتوراه	٨٠	١٩٧,٦٨			

يتضح من الجدول رقم (١١) أن استجابات المستقصي منهم حول مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بحسب المتغيرات الديموجرافية كما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات المستقصى منهم تعزى إلى كلٍ من متغير النوع وجهة العمل، والمؤهل العلمي، حيث كان مستوى المعنوية لاختبار مان ويتنى ٠,٨٦٦ أكبر من ٠,٠٥ (النوع) مما يدل على قبول فرض العدم، كما بلغ مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز (جهة العمل) ٠,١٥٦ أكبر من ٠,٠٥، واختبار كروسكال ويلز (المؤهل العلمي) ٠,٧٤١ أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول فرض العدم.

- وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة حيث كان مستوى المعنوية لاختبار كروسكال ويلز أقل من ٠,٠١ مما يؤكد معنوية تلك الفروق عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات" حيث بلغ متوسط الرتب ٢٤٠,٣٦، ١٨٧,٤٤ على التوالي، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "١٥ سنة فأكثر"، "أقل من ٥ سنوات" حيث بلغ متوسط الرتب ١٨٦,٠١، ١٥٣,٢٧ على التوالي، أي أن المستقصى منهم في فئات الخبرة المتوسطة أكثر إدراكاً لتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها، بينما كان هذا الإدراك أقل لدى قليلي الخبرة لقلة خبرتهم

ومعرفتهم بالمعاملات الإلكترونية، وكذلك ذوي الخبرة المرتفعة لتعودهم على الأنظمة اليدوية، وتخوفهم من التحول إلى النظام الإلكتروني، مما يدل على رفض فرض العدم.

نخلص من ذلك إلى عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية تعزى إلى متغيري (النوع، وجهة العمل والمؤهل العلمي) بينما توجد فروق ذات دلالة معنوية تعزى إلى متغير (سنوات الخبرة).

نخلص من ذلك إلى القبول الجزئي لفرض الدراسة الثالث.

ويوضح الشكل التالي رقم٤ متوسط إستجابات العينة حول مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بحسب المتغيرات الديموجرافية:

شكل (٤) متوسط استجابات العينة حول مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بحسب المتغيرات الديموجرافية

متوسط استجابات عينة البحث بحسب النوع

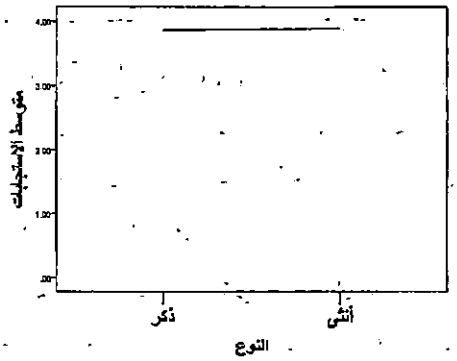

متوسط استجابات عينة البحث بحسب المؤهل

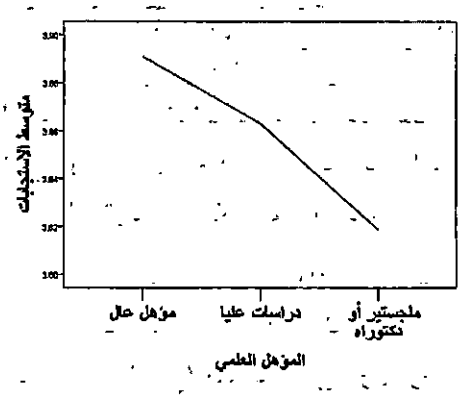

متوسط استجابات عينة البحث بحسب الخبرة

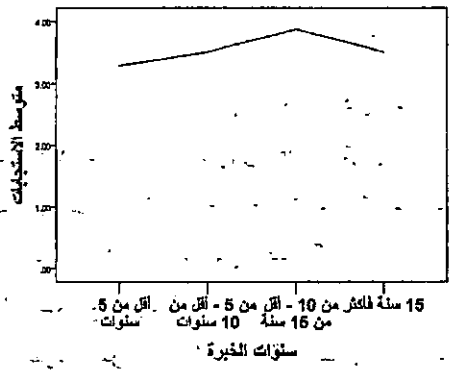

متوسط استجابات عينة البحث بحسب العمل

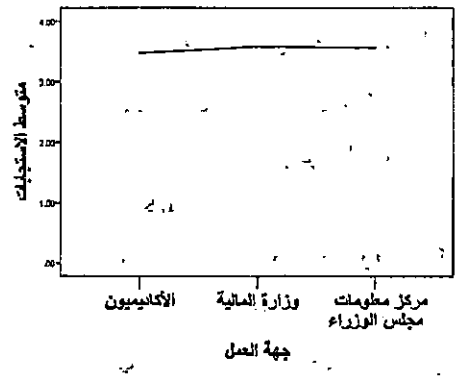

اختبار الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية X_2، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها X_1 ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٢): نتائج الانحدار البسيط بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية X_2، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها X_1

	المتغير التابع: X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها المتغير المستقل: X_2 تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية					
F المحسوبة	مستوى المعنوية	R square	R	قيمة المعامل	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
١٠٧٨,٤	٠,٠٠٠	٠,٧٣٨	٠,٨٥٩	٠,٥٧٤ =α	٥,٨٠٣	٠,٠٠٠
				٠,٨٢١ =β	٣٢,٨	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول رقم ١٢ ما يلي:

- أظهرت نتائج الا نحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين X_2 " تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية"، وبين X_1 " تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها"، حيث بلغت قيمة F=١٠٧٨,٤ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، أي أن تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.

- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$X_1 = 0.574 + 0.821 * X_2 + \varepsilon$$

حيث:

X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها

X_2 تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية المتغير المستقل

يتضح معنوية المستقل وذلك من اختبار T test حيث بلغت قيمة T= ٣٢,٨، بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويتضح من قيمة β (٠,٨٢١) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه كلما زاد تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بدرجة واحدة يتبعها زيادة في تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بمقدار (٠,٨٢١) درجة من درجات مقياس ليكرت.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٧٣,٨% وذلك كما يتضح من قيمة R square أي أن ٧٣,٨% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يشرحها المتغير المستقل.

نخلص مما سبق إلى قبول الفرض الرابع للباحث.

اختبار الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال.

ولاختبار هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression بين وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها X_1، وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال X_3، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١٣): نتائج الانحدار البسيط بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها X_1، وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال X_3

	المتغير التابع: X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها المتغير المستقل: X_3 ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال					
F المحسوبة	مستوى المعنوية	R square	R	قيمة المعامل		قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية
١٤٠٧,٨	٠,٠٠٠	٠,٧٨٦	٠,٨٨٧	٠,٤٧٩	=α	٥,٣٧	٠,٠٠٠
				٠,٩٢٣	=β	٣٧,٥	٠,٠٠٠

يتضح من الجدول رقم ١٣ ما يلي:

- أظهرت نتائج الا نحدار وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين X_3 "ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال"، وبين X_1 " تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها"، حيث بلغت قيمة F = ١٤٠٧,٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعني معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، أي أن ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلى تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها.
- بعد تقدير معالم نموذج الانحدار يمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$X_1 = 0.479 + 0.923X_3 + \varepsilon$$

حيث:

X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها

X_3 ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال

ε الخطأ العشوائي

اختبار معنوية المتغير المستقل

يتضح معنوية المستقل وذلك من اختبار T test حيث بلغت قيمة T= ٣٧,٥، بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يؤكد معنوية العلاقة عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويتضح من قيمة β (٠,٩٢٣) والتي تشير إلى قوة أو درجة التأثير، أي أنه كلما زاد ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال بدرجة واحدة يتبعها زيادة في تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها بمقدار (٠,٩٢٣) درجة من درجات مقياس ليكرت.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٧٨,٦% وذلك كما يتضح من قيمة R square أي أن ٧٨,٦% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع يشرحها المتغير المستقل

نخلص مما سبق إلى قبول الفرض الخامس للباحث.

٥/١١ نتائج الدراسة الميدانية

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

نتائج خاصة بعينة الدراسة :

أظهرت نتائج تحليل البيانات الديموجرافية لعينة البحث من حيث النوع: مثل الذكور نسبة ٦٨,٥% من إجمالي العينة، كما مثل الإناث نسبة ٣١,٤%، ومن حيث جهة العمل: ٥٣,٤% من المحاسبين والمراجعين بوزارة المالية، ٢٧,١% من الأكاديميين، ١٩,٥% من المحاسبين والمراجعين بمركز معلومات مجلس الوزراء، ومن حيث المؤهل العلمي: بلغت نسبة المؤهلات الجامعية ٤٩,٢%، والدراسات العليا ٢٩,٩%، والماجستير والدكتوراه ٢٠,٨%، ومن حيث سنوات الخبرة: كانت نسبة ٢٦,٦% خبرتهم "١٥ سنة فأكثر" ، نسبة ٢٦,٣% خبرتهم "من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات" ، نسبة ٢٤,٧% خبرتهم "من ١٠ سنوات – أقل من ١٥ سنة"، نسبة ٢٢,٤% خبرتهم "أقل من ٥ سنوات"، وقد بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة ١٠,٢ سنة، بانحراف معياري قدره ٥,٥ سنة.

نتائج خاصة باختبارات الثبات لبيانات الدراسة

- أظهرت نتائج الاتساق الداخلي أن أبعاد الدراسة تقيس ما وضعت لقياسة، حيث كانت معاملات الارتباط بين العبارات والأبعاد دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١.
- تبين من النتائج أن قيمة ألفا (معامل الثبات) قد بلغت ٠,٩٤٤ على استمارة الاستقصاء ككل (كل العبارات)، وعلى مستوى المحاور قد تراوحت بين ٠,٧٩٤، ٠,٨٨٥ والذي انعكس على مستوى الصدق فقد تراوح بين ٠,٨٩١، ٠,٩٤١، مما يعني أن قيمة ألفا قد تجاوزت ٦٠% مما يدل على ثبات استجابات العينة وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة

نتائج خاصة بتوصيف متغيرات الدراسة

- بتوصيف متغيرات المحور الأول "طبيعة نظم المعلومات المالية الحكومية الإلكترونية" جاءت درجة الموافقة "موافق" على المحور ككل، أما على مستوى عبارات ذلك المحور فقد جاءت النتائج كما يلي:

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق بشدة**" على العبارة "عند تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية يجب مراعاة التوافق بين النظام والتدفق الشريع لمدخلات البيانات".

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق**" على العبارات التالية مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة:

- تساعد فعالية تطبيق النظام الإلكتروني على تلبية حاجات المستخدمين والمنظمة والجات التي تتعامل معها.
- يمكن تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي وزير المالية الحق في السحب على حساب أي بنك لدى البنك المركزي.
- لكي نضمن نجاح تطبيق النظام الإلكتروني يجب وضع لوائح وتشريعات قانونية تحافظ على حقوق والزامات المتعاملين.
- يمكن تطبيق نظام المعلومات الإلكترونية في تقديم خدمة متميزة للمواطن بأسرع وقت وأقل جهد.
- من أهم انعكاسات تطبيق نظم المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي تحسين الرقابة الذاتية والوقائية للعمليات المالية والحد من الخطأ
- تعاون المعاملات المالية الإلكترونية من تحقيق الشفافية الحكومية من أجل الإتاحة الكاملة لكافة المعلومات المرتبطة بالقرار.
- يختلف مفهوم أمن المعلومات عن سرية المعلومات، فالسرية تعني عدم إفشاء المعلومات، والأمن يتناول كيفية حفظ المعلومات.

✓ جاءت درجة الموافقة "**محايد**" على العبارة " ساعد تطبيق نظام المعلومات المالية الإلكترونية في القطاع الحكومي على تسهيل إجراءات صرف مستحقات الجهات غير الحكومية".

✓ جاءت درجة الموافقة "**غير موافق**" على العبارة " بالرغم من الإيجابيات التي يحققها تطبيق النظام الإلكتروني إلا أن له أثر سلبي على انتشار البطالة".

- بتوصيف متغيرات المحور الثاني "نظام الرقابة الداخلية في ظل المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية" جاءت درجة الموافقة "موافق" على المحور ككل، أما على مستوى عبارات ذلك المحور فقد جاءت النتائج كما يلي:

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق بشدة**" على العبارتين التاليتين:

- يجب على المراقب بعد الانتهاء من فحص وتقويم نظام المراقبة إحاطة الإدارة علماً بنقاط الضعف التي اكتشفها في الوقت المناسب.

- يتوقف نجاح الهيكل التنظيمي في تحقيق أهدافه الرقابية على قدر تمتعه بالمرونة الكافية لمقابلة أي تغير في المستقبل.

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق**" على العبارات التالية مرتبة وفقاً لأهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة:

- يعتمد النظام الفعال للمراقبة الداخلية على توافر قدر كاف من الإشراف الإداري على تنفيذ الواجبات والمسئوليات الموكلة إليه.
- تتوقف كمية الاختبارات التي سيعتمد عليها مراقب الحسابات في فحصه للدفاتر والسجلات على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق فعلاً.
- يعتبر نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية وحماية الأصول وأموال المنشأة.
- تضمن الرقابة الداخلية دقة نوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي تستند على المبادئ المحاسبية.

✓ جاءت درجة الموافقة "**محايد**" على العبارتين التاليتين:

- يعمل نظام المراقبة الداخلية على ضرورة احترام التشريعات القانونية وسياسة المنشأة وإجراءاتها.
- تقع مسئولية وضع نظام للمراقبة الداخلية على عاتق إدارة المنشأة، أما فحص وتقويم هذا النظام يقع على عاتق مراقب الحسابات.

• بتوصيف متغيرات المحور الثالث "مخاطر المعاملات المالية والإلكترونية الحكومية" جاءت درجة الموافقة "موافق" على المحور ككل، أما على مستوى عبارات ذلك المحور فقد جاءت النتائج كما يلي:

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق بشدة**" على العبارتين التاليتين:

- تعتبر الرقابة الداخلية على المدخلات من أكثر نظم الرقابة على نظم المعلومات الإلكترونية أهمية لوجود بعض المشاكل من أهمها عدم وجود مستند أصل للمعاملات المالية.
- تطور نظام المعاملات الإلكترونية يستدعي إجراء فحص لوسائل التحكم والرقابة الداخلية على هذا النظام والاهتمام بكفاءة وفعالية النظم المحاسبية الإلكترونية.

✓ جاءت درجة الموافقة "**موافق**" على العبارتين التاليتين:

- يتمّ تحقيق الرقابة على العمالة الفنية في ظل النظام الإلكتروني من خلال الفصل في الاختصاصات بين قسم التشغيل الإلكتروني، وبين الأقسام المستخدمة لخدمات قسم التشغيل الإلكتروني.
- تمثل أهم المشاكل والمخاطر في النظام الإلكتروني في عملية التخزين للمعلومات، حيث يسهل سرقة المعلومات المخزنة أو تغييرها دون ترك أي أثر.

✓ جاءت درجة الموافقة "**غير موافق**" على العبارتين التاليتين:

- تتمثل مشاكل الرقابة الداخلية في عمليات التشغيل في عدم قدرة الحاسب في التحكم في نتائج التشغيل.
- معالجة البيانات في النظام الإلكتروني قد يترتب عليه تخطي الجانب الأمني في حماية البيانات المحاسبية، حيث أن سرعة تنفيذ العمليات يؤدي إلى حذف أو تعديل غير مرغوب للبيانات المحاسبية.

نتائج خاصة باختبار فروض الدراسة

- تم القبول الجزئي للفرض الأول توجد اختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها"، حيث وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب جهة العمل، وقد كانت أعلى الفئات هم العاملين بوزارة المالية يلي ذلك الأكاديميين، وفي الترتيب الأخير فئة العاملين بمركز معلومات مجلس الوزراء، وكذلك وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة ، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات"، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "١٥ سنة فأكثر"، "أقل من ٥ سنوات".
- تم القبول الجزئي للفرض الثاني توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية" حيث وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "١٥ سنة فأكثر"، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "أقل من ٥ سنوات"، "من ٥ سنوات – أقل من ١٠ سنوات"، كما وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب جهة العمل، وقد كانت أعلى الفئات هم العاملين بوزارة المالية، يلي ذلك الأكاديميين، وفي الترتيب الأخير فئة العاملين بمركز معلومات مجلس الوزراء.
- تم القبول الجزئي للفرض الثالث توجد إختلافات جوهرية بين استجابات المستقصى منهم حول ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال"، حيث وجدت اختلافات ذات دلالة معنوية بين استجابات بحسب سنوات الخبرة ، وقد كانت أعلى فئتين هما "من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة"، "من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات"، بينما كانت أقل فئتين هما الفئتان "١٥ سنة فأكثر"، "أقل من ٥ سنوات".
- تم قبول الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها" حيث وجدت علاقة ارتباط جوهرية موجبة بين تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها، وقد بلغ معامل الارتباط الخطي ٠,٨٥٩، وقد أخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$X_1 = 0.574 + 0.821 * X_2 + \varepsilon$$

حيث: X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها، X_2 تحقيق فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، ε الخطأ العشوائي.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٨٣,٨%.

- تم قبول الفرض الخامس توجد علاقة ارتباط جوهرية بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال، حيث وجدت علاقة ارتباط جوهرية موجبة بين تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها وضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية، وقد بلغ معامل الارتباط الخطي ٠,٨٨٧، كما أخذت معادلة الانحدار الصيغة التالية:

$$X_1 = 0.479 + 0.923X_3 + \varepsilon$$

حيث: X_1 تحقيق منظومة المعاملات الإلكترونية لأهدافها، X_3 ضبط مخاطر المعاملات الإلكترونية من خلال نظام الرقابة الداخلية الفعال، ε الخطأ العشوائي.

وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج ٧٨,٦%.

القسم السادس

خلاصة البحث والنتائج والتوصيات

٦/١ الخلاصة :

يعتبر استجابة اجهزة الرقابة الداخلية للتطورات الهائلة والمستمرة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال دافعاً نحو الاستفادة القصوى من تلك الامكانيات ، وبالتالي لابد من التعرف على منظومة المعاملات الالكترونية والياتها واهمية استخدامها والمشكلات التى تعترض التطبيق الفعال والكفء لتلك الانظمة .

نتيجة التطورات فى انظمة الرقابة الداخلية ادى ذلك الى حدوث تغيرات كثيرة نتيجة استخدام التقنية الحديثة فى التطور وصاحب ذلك تطور جميع الانظمة الفرعية للرقابة ومها انظمة الرقابة الداخلية .

٦/٢الاستنتاجات :

١- مصطلح النظام الالكترونى وتطبيقه في القطاع الحكومى يعكس الاثر السياسي لتطبيق الحكومة الالكترونية حيث يتم استخدام الانترنت والشبكة العالمية الواسعة لتقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين حيث يعتبر هو وسيلة الاتصال الوحيدة بين الحكومة والمواطن.

٢- تطبيق نظام المعاملات الالكترونية ينعكس على تطوير اداء القطاع الحكومى وتحسين الخدمة المقدمة للمواطن وتحقيق العدالة والمساواه بين المواطنيين مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة فضلا عن القضاء على الفساد الادارى.

٣- يتطلب تطبيق نظام المعاملات الالكترونية ضرورة توافر المتطلبات القانونية والادارية بالاضافة الى اعادة الهيكل التنظيمى للقطاع الحكومى.

٤- الرقابة الداخلية التقليدية غير ملائمة للرقابة على المعاملات التى تتم داخل منظومة المعاملات الالكترونية مما يستلزم ضرورة تطوير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومى قبل تطبيق النظام الالكترونى لاكتشاف الغش والاخطاء.

٥- لا تختلف مكونات واجراءات الرقابة الداخلية في بيئة النظم الالكترونية عنها في بيئة التشغيل اليدوى للبيانات المحاسبية ولكن الاختلاف يكمن في طريقة استخدام هذه المكونات والاجراءات ولا يوجد اختلاف بين اهداف الرقابة الداخلية بين النظامين من حيث المحافظة على الاصول وسلامة البيانات مع تحقيق الكفاءة والفعالية في تشغيل البيانات.

٣/٦ التوصيات :

١- الاسراع فى تطبيق نظام المعاملات الالكترونية التى تهدف الى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تقديم الخدمات ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والشفافية الفعالية في القطاع الحكومى للوصول الى اقتصاد حر مبنى على المعرفة مع مراعاة التحول والتطبيق التدريجى نحو تطبيق النظام الالكترونى.

٢- لابد من توافر البنية التحتية لتفعيل النظام الالكترونى وتتمثل في:

أ. اصدار تشريعات قانونية تتواكب مع النظام الالكترونى.

ب. عقد الندوات والدورات التدريبية توضيح اهمية تطبيق النظام.

ج. تهيئة الكوادر الفنية المدربة تدريب جيد.

د. امكانية استعمال الانظمة الرقابية المقترحة لتطوير نظام الرقابة الداخلية فى القطاع الحكومى.

٣- دراسة التجارب العربية والعالمية الناجحة فى مجال تطبيق نظام المعاملات الالكترونية للاستفادة منها.

٣- تخصيص المبالغ اللازمة والمناسبة فى الموازنة العامة لدعم عملية بناء النظام الالكترونى ومتابعة مراحل التنفيذ.

٤- تحديث نظم الرقابة الداخلية فى الوحدات الادارية الحكومية كى تتواكب مع التزات البيئية الحديثة ورقمنة المعاملات .

المصادر

المراجع العربية:

١- مزاد ، سامى محمود عبد الحميد ، ٢٠٠٣ ، " **تأثيرات الانترنت على نظم المعلومات المحاسبية** "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الازهر ، القاهرة .

٢- كلاب ، سعيد يوسف ، ٢٠٠٤ " **اثر الرقابة الداخلية فى القطاع الحكومى** " **دراسة ميدانية على وزارات السلطة الفلسطينة فى قطاع غزة** " ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

٣- مصلح ، ناصر عبد العزيز ٢٠٠٥ ، " **اثر استخدام الحاسوب على انظمة الرقابة الداخلية فى المصارف العاملة فى قطاع غزة** " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة .

٤- قاعود ، عدنان محمد ، ٢٠٠٧ ، " **دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الاكترونية فى الشركات الفلسطينية** " ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة فى قطاع غزة ، رسالة ماجستيرغير منشورة الجامعة الاسلامية ، غزة

٥- درويش ،على ، ٢٠٠٧، " **تطبيقات الحكومة الالكترونية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي** " – دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير غر منشورة ، نسخة الكترونية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، السعودية .

٦- الكخن ، دلال خليل ، ٢٠٠٨ ، " **الرقابة المحاسبية فى ظل الانظمة الالكترونية وتطبيقاتها على البنك المركزى الاردنى** " ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان

٧- غوالى ، محمد بشير ، ٢٠١١، " **تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك التجارية فى الكويت**" ، رسالة ماجستر ، كلية الحقوق ، جامعة الكويت .

٨- ابو كميل ، سعد محمد ، ٢٠١١ ، " **تطور ادوات الرقابة الداخلة بهدف حماية البيانات المعدة الكترونيا** " ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، جامعة القاهرة .

٩- الكساسبة ، عماد ، ٢٠١١، " **اثر الرقابة الالكترونية فى جودة الخدمات الداخلية فى المصارف الاسلامية العاملة فى الاردن**" ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .

١٠- عاشور ، خليفة والنمرى و ديانا ، ٢٠١٣، " **مستوي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين**" المجلة الادارية فى العلوم التربوية ، مجلد ٩ ، عدد ٢ .

١١- القحطانى ، محمد ٢٠١٣، "**واقع تطبيق الادارة الالكترونية وعلاقتها بالحد من الحوادث في المديرية العامة للدفاع المدنى بالمنطقة الشرقية** " رسالة ماجستير غير منشورة ، نسخة الكترونية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، السعودية .

١٢- مطر ،شادى ، ٢٠١٣، "**دور تنمية الموارد البشرية فى تطبيق الادارة الالكترونية – دراسة ميدانية على وزارة الاشغال العامة والاسكان**" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاقصى ، غزة ، فلسطين .

١٣- قشطة ، عصام صبحى ، ٢٠١٤، "**دور الرقابة الداخلية فى رفع كفاءة الإداء المالى . دراسة ميدانية على شركة الاتصالات اليمنية**" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر، غزة.

١٤- شعيب ،أحمد ، ٢٠١٤، "**مقترح تطبيق السحابة الحكومية لتطوير الادارة الالكترونية فى الحكومة الفلسطينية** " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاقصى ، غزة ، فلسطين .

١٥- لطفى، امين السيد احمد،٢٠٠٩ ، "**دراسات متقدمة فى المراجعة وخدمات التأكد**" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.ص ص ٤٠٤ : ٤٣٢

١٦- زكى ، ايمان عبد المحسن ، ٢٠٠٩ ، "**الحكومة الالكترونية مدخل ادارى متكامل** " **منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية**" ، بحوث ودراسات ، مصر ، ص ص ٢١١ : ٢٣٧.

١٧- حجازى ، عبد الفتاح ، ٢٠١٠ ، " **الحكومة الإلكترونية ونظمها القانونية**" ، دار الفكر للنشر ص ص ٧٧ : ٩٩.

١٨- الهوش ، ابو بكر محمود ، ٢٠١٠ ، " **الحكومة الالكترونية الواقع والامان**" ، الطبعة الاولى ،مجموعة النل لاالعربية للنشر ، القاهرة ص ص ١١١ : ١٣١ .

١٩- البرغوتى ، سمير ابراهيم ، ٢٠١١ ، " **اثر الرقابة الداخلية على القطاع الحكومى** " ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ص ص ٢٠٩ : ٢١٥

٢٠- الصحن ، عبد الفتاح محمد ، ٢٠٠٤ " **اسس المراجعة (الاسس العلمية والعملية)**"، (الاسكندرية: الدار الجامعية . ص ص ٩٧ : ١١٤

٢١- عقل ،يونس حسن ، ٢٠٠٨"**الاتجاهات الحديثة فى المراجعة**" جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان،ص ص ١٤ : ٣٢

٢٢- عقل،يونس عقل ، ٢٠٠٩، "**دراسات وحالات عملية فى المراجعة**" جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ص ص٢١ : ٢٩

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

1- ovais ahmed, 2012, " factoros influencing the adoption of E-government services in Pakistan " 2012

2- Arens, Alvin A., et al.,: "Auditing: An Integrated Approach",(New Jersey: Prentice Hall International, Inc., Eighth Edition, 2000).

3-Hollander, Anita S., et al.,: "Accountinting Information Technology and Business Solution", (New York: McGraw – Hill, Irwin, Second Edition, 2000).

4-Konrath, Larry F.,: "Auditing Concepts And Applications: A Risk Analysis Approach", (London: South – Western College Publishing, 1999).

5- Kumar, R.,: "Research Methodology: A Step By Step Guide For Beginner", (London: SAGE Publication 1999).

6-Robertson, Jack C., & Louwes, Timothy J.,: "Auditing And Assurance Services", (New York: McGraw – Hill, Irwin, Tenth Edition, 2003).

7- Skipper, Harold D., Jr.,: "International Risk And Insurance", (Boston: McGraw-Hill, Irwin, 1998).